

بأعناق يصارعن الحياة أملاً  
بمستوى معيشي لائق وسط شقاء  
اقتصادي

9-8



رئيس هيئة الاستثمار في السلبيانية : ١٩٠  
مشروعاً للإقليم خلال الفترة الماضية

7-6



رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير  
فخري كريم

# الاقتصاد

العدد (1615) السنة السابعة - الثلاثاء (29) آيلول 2009

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

اللجنة المالية : لم يجر أي تعديل على قانون التقاعد باستثناء مبلغ الـ ٧٠ الف دينار المقطوع

اوباما يتعهد باصلاح النظام المالي العالمي

4



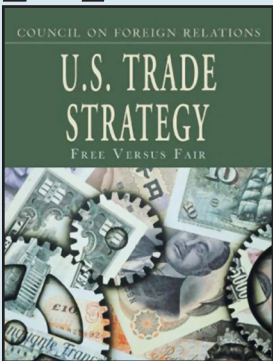
عقارات هونغ كونغ  
الأعلى في العالم

11



تحديث قانون الشركات  
يسرع عملية الاستثمار  
والنمو الاقتصادي

14



كتاب .. استراتيجية  
التجارة الامريكية - ٨



مجموعة العشرين بحلة جديدة  
تضع أسس إدارة اقتصادية عالمية

# اللجنة المالية : لم يجر أي تعديل على قانون التقاعد باستثناء مبلغ الـ ٧٠ ألف دينار المقطوع

■ بغداد / كريم محمد حسين

أكد النائب عضو اللجنة المالية في مجلس النواب سامي الأتروشي (المدى الاقتصادي) أن قانون التقاعد الذي سبق وأن أقر من قبل البرلمان في ٢٠٠٧ لم يجرى عليه أي تعديل مشيراً إلى أن اللجنة المالية كانت قد طالبت في وقت سابق من الحكومة أن تجري تعديلاً في ما يخص المتقاعدين القدماء أو الذين تقاعدوا قبل حدود القانون في ٢٠٠٦ وهو قانون الجمعية الوطنية . وقال الأتروشي أن الحكومة قد وعدت أن تشكل لجنة للنظر في الإجراءات التي تمكنها من تعديل رواتب جميع المتقاعدين بغية مساواة رواتبهم مع أقرانهم لكن الحكومة لم تجر هذا التعديل، بل أجهت إلى منح المتقاعدين مبلغاً مقطوعاً قدره ٧٠ ألف دينار للذين تقاعدوا قبل ٢٠٠٨ مشيراً إلى كون هذا التحديد جاء بناء على قانون سبق وأقر في المجلس النواب في ٢٠٠٧ وحدد هذا القانون على أن تعطى الرواتب شكل محدد وفي وقت استلام الرواتب التقاعدية لافتاً إلى أن شريحة كبيرة من الذين تقاعدوا قبل ٢٠٠٨ بأشهر قد حرموا من سلم الرواتب الجديد الخاص بالموظفين ماجعل الحكومة تمنح هؤلاء ٧٠ ألف دينار . وأضاف الأتروشي: أن هذا التعديل لاسف تأخر ولم

يصل إلى مجلس النواب وكنا نتمنى أن نبدأ به في بداية الفصل التشريعي لكنه أرسل إلى مجلس شورى الدولة متأخراً . ولفت الأتروشي إلى عدم وجود تعديلات ومقترحات للقوانين حالياً من قبل الحكومة باستثناء المبلغ المقطوع والبالغ ٧٠ ألف دينار . وفي ما يخص اساندة الجامعات قال الأتروشي: أن الذين تقاعدوا بعد حدود القانون الخاص إنهم على اساس سلم الرواتب اما الذين تقاعدوا قبل حدود سلم الرواتب قبل ٢٠٠٨ فهؤلاء يكونون أسوأ بالمتقاعدين بشكل عام ولا توجد خصوصية لهم . وأكد الأتروشي على ضرورة انجاز القوانين المالية في مجلس النواب مبيناً أن بعض القوانين قد قرئت قراءة أولى وثانية وقسم منها قد اجلت إلى حين وصول النسخة النهائية من قبل الحكومة . وذكر الأتروشي: لقد استلمنا قانون التعرفة الكمركية حيث وصل كمسودة لكن الجداول الملحق بها لم تتفق عليها وزارات الدولة وبالتالي ننتظر هذا القانون كونه قانوناً مهماً يتعلق بالمالية إضافة إلى موارد الموازنة العامة للدولة كذلك هناك قانون الضريبة الموحد ونحن بانتظار النسخة النهائية للبت به لأنه يعظم الواردات المالية للدولة لكن المشكلة تكمن في التجاذبات

السياسية وكلها مرتبطة بقوانين النفط والغاز وشركة النفط الوطنية ووزارة النفط . وأقر الأتروشي بتأثير التجاذبات السياسية على امكانية تمرير هذه القوانين مشيراً في هذا الاتجاه إلى أنه عندما جرت القراءة الأولى لقانون ضريبة الدخل بنسبة ٣٥٪ على الشركات الأجنبية التي تتعاقد مع العراق وتحديد شركات النفط . وتوقع الأتروشي عدم صدور كثير من القوانين في هذا الفصل التشريعي بسبب موازنة الدولة للعام (٢٠١٠) التي سوف ينشغل فيها مجلس النواب بدءاً من شهر تشرين الثاني المقبل لافتاً إلى امكانية اقرار بعض القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي التي تعضد من واردات الدولة . وفي ما يخص الموازنة التكميلية أوضح أن اللجنة المالية أعطت رأياً الذي قدم على شكل تقرير إلى هيئة الرئاسة مبيناً أنه من حيث المبدأ لا يرى هناك ضرورة للموافقة على هذا القانون لأنه سوف يضعنا في أكثر من موقف محرج وقانون الإدارة المالية اثار إلى قسمه السابع الفقرة الخامسة حيث يقول: أن الموازنة التكميلية تقدم في الحالات أو الظروف الطارئة والخطيرة في الاقتصاد العراقي ونحن نعرف أن هناك ظروفًا طارئة تجعل من الحكومة تزيد من الانفاق

وبالتالي تزيد العجز ونحن نتوقع من الحكومة بانها قادرة على سد العجز من خلال أكثر من مجال أولاً من المرور من السنين السابقة المبالغ المتبقية من عدم تنفيذ المشاريع السابقة هذا إضافة إلى ارتفاع اسعار النفط . وأوضح عضو اللجنة المالية: أنه منذ ثلاث سنوات سابقة كانت الموازنة تعاني عجزاً تخطيطياً وإذا أستنفد لدينا النقد خلال هذه السنة فأننا سنواجه عجزاً حقيقياً وقد يتجاوز الثمانية مليارات دولار وبالتالي سوف يؤثر هذا بدرجة كبيرة على موازنة الدولة وخاصة أننا نرى أن المبالغ الموجودة في الموازنة التكميلية ليس بالحاجة الماسة كذلك لم تستطع أن تنفذ الجانب الاستثماري مشيراً إلى تجربة الموازنة التكميلية لسنة ٢٠٠٨ حيث لم تستطع المحافظات والوزارات أن تنفذ الموازنة التكميلية . وقال الأتروشي أما في ما يتعلق بالمحافظات والجانب التشغيلي فيها فنحن غير متفقين مع الحكومة لصرف هذه المبالغ أما الجانب الاستثماري فنحن متفقين على أن تصرف تلك المبالغ من خلال موازنة عام ٢٠١٠ أفضل من أن تصرف بالموازنة التكميلية ولا يمكن صرفها وبالتالي تحرم المحافظة من تلك المبالغ لأنها سوف ترجع إلى خزينة الدولة .

## خير صناعي : الحاجة ملحة للاستفادة من خبرات الشركات العالمية

■ بغداد / حسين الهاشم

أكد الدكتور احمد عجيل الخبير الاقتصادي في وزارة الصناعة والمعادن الحاجة إلى خبرات الشركات العالمية سعياً لتأهيل شركات وملاكات الوزارة لافتاً إلى ثقافة الوسيط في الوصول إلى الشركات المختصة العالمية الأمر الذي يحرم الشركات من مزايا التطور التكنولوجي للصناعة الوطنية . وقال عجيل: أن الاتصال المباشر مع الشركات العالمية يتيح لنا فرصة تصنيع جزء من المستورد محلياً عن طريق بناء شراكة في العمل بين الشركات العراقية والشركات العالمية المختصة . مشدداً على أن تكون لكل شركة خطة عمل منظمة تبني على اساسها استراتيجية الشركة وما هية قيمة منتجات الشركة للمستهلك وتحليل السوق والتنافسية ومالية المشاريع المطلوبة لتأهيل وتصنيف العاملين ومخاطر والفرص التي تواجهها مشيراً إلى أن هذا التوجه ساعدتنا فيه بعض الشركات العالمية التي تعمل على توفير مدربين لاعاد الخطة التي ستقدم إلى ٣٩ شركة بانتظار تنظيم سير عملها المستقبلي من خلال هذه الخطة . التي نجدها في غاية الأهمية لأنها تساعدنا على أن ننظر إلى التوجه الاستراتيجي للشركة وهل للشركة مستقبل في منتجاتها وهل مجدية جاذبة للاستثمار ومنافسة في السوق المحلية وما أسلوب التمويل والحجة لغرض إعادة تشغيلها؟ مؤكداً أنه خلال هذا العام ستكون هناك خطط عالمية للشركات على أن تتجدد كل ستة اشهر . إلى ذلك قال هاشم الأطرقي رئيس اتحاد الصناعات العراقي: أن تفعيل القطاع الصناعي الخاص في العراق يحتاج إلى بنية تشريعية متكاملة مشيراً إلى الدور الذي مورس في حث الجهات المسؤولة والمختصة بموجب مراسلات مستمرة وحتى الآن، وما يحدث هو تشكل لجان ونعتقد أن هذه اللجان منذ سنة ٢٠٠٥ لم تحقق أي هدف من اهدافها، والسبب هو عدم وجود الرغبة والارادة لدى اصحاب القرار بدعم القطاع الخاص . وأضاف أن هناك مزايدات على القطاع الخاص الذي لم



.. مؤكداً أن قانون الاستثمار كتب بعيداً عن الصناعي العراقي وهو المستثمر المحلي ولم يتم اشراكنا الا حين قدم للبرلمان ولم يتم اشراك صناعيين سواء كان في الصياغة ام في اللجان.. وأضاف قالاً: منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن وخاصة وبعد أن قدم العراق طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقبوله بشكل مراقب . المفروض اعداد وبلورة منظومة تشريعية متكاملة ومجموعة قوانين أو إعادة صياغة القوانين المعيقة ولكن لم يحدث ذلك مثل قانون حماية المنتج العراقي، قانون منع الاحتكار، قانون التنمية الصناعية، والانتاج الصناعي، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون التعرفة الكمركية، ولم يصدر قانون واحد في العراق يقدم خدمات للقطاع الصناعي الخاص أو الاقتصاد العراقي . موضحاً وجود مجالات كثيرة يمكن اتباعها في الميدان الصناعي، مثل انشاء المعامل الجديدة

يتلق أي دعم عملي حقيقي لافتاً إلى عدم الاستفادة من وثيقة العهد الدولي التي تؤكد على دعم القطاع الخاص مبيناً عدم وجود فرصة حقيقية لممثلي الصناعة الخاصة للمشاركة في القرار الاقتصادي وحتى في اللجان المشكلة الاقتصادية أو الصناعية فضلاً عن عدم المساهمة في اعداد القوانين باستثناء مناقشة قانون العمل بعد اعداده . لافتاً إلى أن أهم عائق هو عدم وجود استراتيجية حكومية لدعم القطاع الصناعي الخاص في العراق ولو توفرت هذه السياسة وبشكل جدي لأمكن تشغيل مشاريع عملاقة في القطاعات العام والخاص والمختلط لا تتوفر حتى في الدول العربية أو الدول المجاورة فضلاً عن عدم توفر التمويل من قبل الدولة، في وقت تجد أن القطاع المختلط يحتاج إلى تمويل بسيط لإعادة تشغيل معاملها بما فيها رفع اليد عن موجوداته المالية في البنوك أو تسديد الديون المترتبة بذمة دوائر الدولة

والاستفادة من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ رئيس الاتحاد ابدى مخاوفه من دخول الاستثمارات الأجنبية وخصخصة المشاريع من دون دراسات تؤمن وتحافظ على هوية الاقتصاد العراقي . وأن هناك آفاقاً كبيرة للنهوض بالصناعة في العراق اعتماداً على خبراته وقدراته المادية والبشرية وعلى ضوء تجارب البلدان الاسيوية أو المجاورة التي نجحت ولابد من أن تتعامل مسارات الاصلاح والتأهيل في جميع القطاعات في أن واحد ولا يتم التركيز على جانب واحد فقط وذلك نظراً لتشابك القطاعات وهناك دراسات عالية بشأن الوضع الاقتصادي يمكن الاستفادة منها . مبيناً أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي الخاص هو مسألة الضريبة وابقاف العمل بقانون التعرفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ بموجب قرار الحاكم المدني رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤ وقد نص القرار إعادة العمل بالتعرفة الكمركية بعد تشكيل الحكومة العراقية وحتى الآن لم يتم إعادة العمل بهذا القانون. هذا التعليق أدى إلى خسارة العراق مليارات الدولارات من ميزانية الدولة بفرض الرسوم الكمركية القانونية أو بفرض الضريبة على البضائع المستوردة ما أدى إلى استباحة السوق العراقي بالبضائع الروتينية وتوقف القطاع الصناعي الخاص . من جانبه قال مصدر مسؤول في الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية: نعمل على تطوير معامل الشركة ورفع كميات الانتاج من السماد والغازات ومحلول الامونيا من خلال ناهيل الخطوط الانتاجية الحالية بالتعاون مع الشركة المصممة لهذا المشروع إضافة إلى انشاء خط انتاج حديث من الشركة ذاتها مشيراً إلى أن العمل يتواصل وفق آليات وخطط ترسمها ادارة الشركة تتجاوز جميع محددات العمل والوصول إلى الطاقة الانتاجية الفعلية للشركة والتي حينها ستغطي الحاجة المحلية من سماد اليوريا الزراعي الذي يرفع الطاقة الانتاجية لجميع المحاصيل الزراعية .

مدير عام الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء:

# لدينا القدرة على البقاء في حلبة المنافسة الدوائية

برغم التسهيلات الكبيرة التي تقدمها لوزارة الصحة فهي مازالت تعتمد على الاستيراد

بغداد / احمد مطير



وزارة الصحة تعاملها مع شركتنا وكما كانت قبل عام ٢٠٠٤؟

■ الشركة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن وفي خطط الوزارة وحتى الحكومة خصخصة الشركات والمصانع، هل شركتكم مشمولة بهذا الشيء؟

– توجه الدولة هو نحو الاقتصاد الحر ومع إننا الآن غير مشمولين بالخصخصة إلا إن عمل شركتنا رابح فقد كانت تمويل ذاتياً ومع أنها تحولت إلى التمويل المركزي ولكن ما حققناه من أرباح وصل إلى ٤ مليارات تم تحويلها لحزينة الدولة بالتالي نحن شركة ربحية، فقد كنا ولأربع سنوات كان تمويلنا ذاتياً ومن الأرباح يتم دفع الرواتب وشراء المواد الأولية الداخلة في الصناعة الدوائية ومن دون الاعتماد على ميزانية الدولة.

فقد دعمتنا الدولة في الفترة الأخيرة تم منحنا مبلغاً من المال لبناء مصانع جديدة وحسب الخطة الاستثمارية منها تأهيل مصنع بابل للسرنجات وتأهيل البنى التحتية للشركة منها إكمال قسم الأوتوباك ونصب وتشغيل خطين إنتاجيين (الايطالي والهندي) بعد توقف دام (٧) سنوات وبطاقة إنتاجية تبلغ ٤٠ ألف فيال يومياً وبجهود ذاتية إضافة إلى تأهيل قسم المراهم والكريمات والتحاميل وقطرات العين الزجاجية والبلاستيكية وتأهيل قاعات تحضير قسم الحبوب وبجهود ذاتية أيضاً مع تأهيل خط الامبولات وبجميع أجزائه بعد توقف دام أكثر من ٥ سنوات، إكمال تهيئة وتنصيب خط القطرات الجديد الايطالي ومن المؤمل بدء التشغيل خلال الأشهر القادمة.

واهم ما تحقق هو تحويل أكثر من ٦ مليارات دينار عراقي إلى وزارة المالية كجزء من الأرباح.

■ هناك بعض الأدوية محكرة من قبل شركات عالمية مامساعيكم في هذا المجال من ناحية تطوير أنواع من الأدوية التي تعالج بعض الأمراض؟

– نحن نخطو الخطوات الأولى للتطوير النوعي وفي مختلف الاتجاهات بدءاً من التعبئة والتغليف وإنتاج مستحضرات جديدة وهذا يتم من خلال الاتفاق مع شركات عالمية وعريقة ومعروفة بنوعية إنتاجها وهي شركات أوروبية وغربية وعملنا يخضع لحاجة السوق ونحن في تطور مستمر فقد ساهمنا بنسبة ٢٤٪ من رأسمال شركة الحكماء لصناعة الأدوية في نيونى وهي شركة مساهمة بالتالي إن عملية التطوير النوعي مستمرة ونحن مستعدون لدخول الألفية الثالثة وبثقة عالية.

نغطي ما يقارب ٢٥٪ من حاجة السوق. إمكانيتنا الشهرية للإنتاج تصل إلى قيمة ٣ مليارات دينار عراقي وطموحنا أن يصل إلى ٤ مليارات ولكن نأمل أن تكون هناك سيطرة على الأدوية الداخلة للعراق لخطورتها وخطورة التعامل معها لأنها لا تخضع للسيطرة النوعية فأنا أشك بكفاءة ونوعية الإنتاجين الهندي والصيني وهنا يبرز دور مختبر الصحة المركزي لخطورة الموضوع الذي يتعلق بحياة المواطن العراقي.

■ تعاني الكثير من المستشفيات من شحة الدواء على الرغم مما ذكرت من فائض إنتاج فأين يكمن الخلل من يتحمل هذا التقصير؟

– كما ذكرت نحن منتجون ولسنا موزعين وعلى الرغم من التسهيلات والتنازلات التي تقدمها لوزارة الصحة وقد زدنا وزارة الصحة وخلال الثلاث سنوات الأخيرة ما يقارب ٣ مليارات دينار عراقي ولكن بالتأكيد أن الخلل ليس في الإنتاج بل بالتوزيع.

لوزارة الصحة خطة توزيع لا نستطيع التدخل فيها فنحن أيضاً نتعامل مع القطاع الخاص بنسبة من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ وعن طريق المذاخر الأهلية والصيدليات.

■ بالنسبة لتعاملكم مع المذاخر الأهلية ما الشروط التي تضعونها للحد من التلاعب بالأسعار حيث أن شريط البراستول يتراوح سعره من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ديناراً؟

كما ذكرت أن أسعارنا رخيصة جداً وأغلب المنتجات الصيدلانية لا تتجاوز ١٠٠ دينار بالنسبة للأقراص أما الحقن والمراهم بأنواعها لا تتجاوز ٥٠٠ دينار، غلاء الأسعار وسوء التوزيع ليس لنا علاقة به فنحن ندعم القطاع العام من خلال خصم لوزارة الصحة يصل ١٥٪ إضافة إلى النقل مجاناً والتخزين في مخازننا مجاناً أيضاً والدفع بالأجل وهذه أربعة تسهيلات كبيرة تقدمها لوزارة الصحة.

■ برغم هذه التسهيلات المقدمة من قبلكم لوزارة الصحة انخفضت حصتها من إنتاجكم إلى ١٩٪ ما السبب برأيك ولماذا تعتمد الوزارة على الاستيراد؟

– رغم ما تقدمه من تسهيلات لكن السحوبات ضعيفة برغم أن تعاملنا مع القطاع الخاص أكثر يسراً فكما تعرفون يدفع الأخير نقداً هو من يتحمل تكاليف النقل وبرغم التسهيلات الكبيرة التي تقدمها لوزارة الصحة ما زالت تعتمد على الاستيراد ومع أن الظروف الأمنية كانت مبرراً لقلّة السحوبات إلا أنها لأن تغيرت كثيراً عن السابق ولا ندري لماذا لا تعيد



مدير عام الشركة العامة لصناعة الأدوية ورئيس مجلس إدارتها الدكتور الصيدلاني إبراهيم عباس طعمة والذي تحدث عن أهم المراحل التي شهدتها مسيرة عمل الشركة والمصنع.

■ العراق أصبح الآن سوقاً مفتوحة للكثير من السلع ومنها الأدوية والمستلزمات الطبية فهناك الكثير من الماركات الدوائية، هل استطاعت شركتكم أن تدخل حلبة المنافسة وتثبت جدارتها في مجال إنتاج وتصنيع الأدوية؟

– استطعنا أن أجيّب وبثقة عالية نعم، لدينا القدرة على البقاء في حلبة المنافسة بقوة فعلاصة سامراء مطلوبة وتحظى بثقة المواطن لأنها تخضع للسيطرة النوعية إضافة لرخص أسعارنا التي إذا ما قورنت بغيرها من الأسعار ستجد أن أسعارنا زهيدة جداً حيث أن شريط البراستول لا يتجاوز ٨٠ ديناراً وقنينة الدواء ٣٠٠ إلى ٤٠٠ دينار بالنسبة للتوسيرام والانتباينك.

ولكن دخول الكثير من الماركات والأدوية المغشوشة ومن دون أي رقيب أو سيطرة نوعية أدى إلى ضعف مبيعاتنا للقطاع الخاص ووزارة الصحة وحتى المواطن فقد كان إنتاجنا يذهب بالكامل إلى وزارة الصحة قبل عام ٢٠٠٤ ولكن الأمر وصل إلى ١٩٪ من قيمة إنتاجنا ولا ندري سبب عزوف وزارة الصحة على التعامل مع شركتنا مع العلم إننا نمتلك حزيناً هائلاً ما يقارب ٩ مليار دينار عراقي ونأمل أن يكون لوزارة الصحة حصة كبيرة من إنتاجنا وخاصة إن لدينا إمكانات كبيرة في الإنتاج الدوائي ولدينا إمكانية لتغطية احتياجات السوق العراقي حيث إننا

تأسست الشركة العامة لصناعة الأدوية بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٥، وبعد صدور قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ تأسست الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ومقرها الرئيس في مدينة سامراء وبرأس مال تجاوز المليار دينار عراقي وعلى مساحة ١٧٦ دونماً وتضم الشركة الكثير من المصانع ومنها مصنع أدوية سامراء من أقدم المصانع القائمة حيث يقوم بإنتاج أغلب الأشكال الصيدلانية المتداولة في العراق التي تجاوزت ٢٥٠ مستحضراً صيدلانياً. حاولت القاعدة السيطرة على المعمل ولكنها فشلت في تحقيق مآربها ومع هذا لم ينجح من الاستهداف فقد أحرقت الكثير من سياراته وتم استهداف العاملين به أما بالقتل أو التهديد وبعد هزيمة القاعدة أعيد العمل وشهد الإنتاج تطوراً ملحوظاً حيث بلغت مبيعات الشركة خلال الأربعة الأشهر الماضية ١٥ مليون دينار عراقي.



## عقارات هونغ كونغ الأعلى في العالم

■ دبي / وكالات



بتسابق عدد من المدن حول العالم بخصوص صاحبة العقار الأعلى في العالم، وغالباً ما تكون المنافسة شديدة بين لندن وطوكيو ونيويورك، ولم تكن هونغ كونغ من بين المدن المتنافسة غالباً برغم ارتفاع أسعار العقارات فيها، لكن المدينة الصينية أخذت تشق طريقها لتكون صاحبة أعلى عقار في العالم. ويبدو أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير حتى في ترتيب المدن الأعلى حول العالم، ففي الوقت الذي تشهد العقارات حول مختلف المدن في العالم انخفاضاً ليس بسيطاً، إلا أنه تم الإعلان عن النية في بيع شقتين سكنيتين في هونغ كونغ بمبلغ مذهل وصل إلى ٣٨.٧ مليون دولار للشقة الواحدة. وإذا ما وجد مطور العقارات، صن هونغ كي، من يشتري الشقة بهذا السعر، فإنها ستكون الأعلى في العالم، علماً أن الشقتين تقعان في أعلى برج كوليان الذي يتكون من ٩٣ طابقاً. وتبلغ مساحة الشقة أربعة آلاف قدم مربع، وبذلك، سيكون سعر القدم المربعة ٩٦٧٧ دولاراً، ما يجعلها تفوق السعر الذي بيعت بها من قبل شقة في لندن عام ٢٠٠٧، عندما بيعت القدم المربعة بسعر ٦٠٠٠ دولار. وعلى الرغم من انخفاض أسعار العقارات في لندن بمقدار ٢٠ في المئة عما كانت عليه في العام الماضي، فإن أسعار العقارات في هونغ كونغ ما زالت بارتفاع، بسبب قوة الاقتصاد الصيني الذي كان أقدر من غيره على التعافي من الأزمة، كما أن حزمة التحفيز التي قدمتها للحكومة التي تضمنت تخفيض الفائدة على القروض البنكية، ساهمت في استمرار نمو سوق العقارات هناك. وتلعب القوانين التي تحدد من حركة رؤوس الأموال الصينية خارج البلاد دوراً في إبقاء كميات كبيرة من المال داخل البلاد، ما يحرك الأسواق، ويحميها أو يقلل من تأثيرات التغيرات الخارجية عليها. وشهدت هونغ كونغ قبل أسبوع بيع شقة بمبلغ وصل إلى ٣,١٣ مليون دولار، وهو ليس مبلغاً قليلاً على شقة مساحتها ٥٩٠ قدم مربعة فقط، أي ما يعني أن سعر القدم المربعة وصل إلى ٥٣٥٦ دولاراً.

## استمرار تراجع الاسترليني امام اليورو

■ لندن / وكالات

تراجع الجنيه الاسترليني مجدداً وبحدة امام اليورو والدولار عقب تصريحات رئيس البنك المركزي (بنك انكلترا) اشار فيها الى ان تراجع قيمة العملة البريطانية "مفيد" للاقتصاد البريطاني. وانخفض الجنيه امام اليورو ليصل الى ١,٠٩٤٧ يورو للجنيه، ووصل امام الدولار الى ١,٦١٧٢ دولار للجنيه.

وقال محافظ البنك المركزي ميرفن كينج في مقابلة صحفية نشرت مؤخراً: ان تراجع قيمة الجنيه في البورصة سيكون عاملاً مساعداً على انتعاش الاقتصاد من خلال رفع معدلات الصادرات.

ويقول محللون ان الجنيه قد يسجل تراجعاً جديدة امام اليورو، ويرون ان تصريحات كينج توضح ان بنك انكلترا مع مبدأ خفض قيمة الاسترليني.

كما صرح كينج في مقابلة اجرتها معه صحيفة جورنال في مدينة نيوكاسل: ان هناك مؤشرات على تحسن وتيرة الانتعاش الاقتصادي، لكنه حذر من التماهي في التفاؤل.

وكان الاسترليني قد تراجع في الحادي والعشرين من هذا الشهر الى ادنى معدلاته منذ ابريل/نيسان الماضي امام اليورو، عقب تحذيرات من احتمال عدم تحمل الموازنة البريطانية العامة اعباء الدين العام.

فقد حذر بنك انكلترا من ان المستثمرين الاجانب ربما لم يعودوا راغبين في شراء موجودات واصول مالية بريطانية، وهو ما سيؤثر سلباً على قيمة الجنيه على المدى البعيد، الا ان العملة البريطانية ما زالت اقوى مما كانت عليه في بداية العام الحالي.

وقال بنك انكلترا في تقريره الفصلي الثالث لهذا العام ان الدين العام مستمر منذ عقد تقريباً، وأنه قابل للسيطرة في حال استمر المستثمر الاجنبي في شراء اصول وموجودات ومنتجات مالية بريطانية، لكنه حذر من ان تراجع رغبة هذا المستثمر، التي تترجم على انها تمويل لاسواق المال البريطانية، ستضرب قيمة الجنيه على المدى البعيد.

## اوباما يتعهد باصلاح النظام المالي العالمي

■ واشنطن / وكالات

اعلن الرئيس الامريكى باراك اوباما ان بلاده ستتعاون مع بقية الدول اعضاء مجموعة الثمانية لسد الفجوات في النظام المالي العالمي وأنه لا يمكن من الآن فصاعداً التساهل مع الممارسات غير المسؤولة للقائمين على القطاع المالي بهدف الحصول على "مكافآت كبيرة".

وجاءت تصريحات اوباما قبيل انعقاد من عقد مجموعة الثمانية الاسبوع الماضي قمتهم في الولايات المتحدة خلال خطابه الاسبوعي.

واوضح اوباما ان الاجراءات التي تم اتخاذها عقب قمة المجموعة في العاصمة البريطانية لندن في شهر نيسان الماضي قد اعطت نتائج ملموسة للحد من الازمة المالية العالمية لكنه اشار الى "الزيف في الاقتصاد العالمي لم يشارف على نهايته".

وقال: انه يجب القيام بمزيد من العمل على الصعيد العالمي في مجال تعزيز القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع المالي والاسواق المالية "لضمان عدم



## تقرير: أسعار المساكن في دبي ستواصل انخفاضها

دبي / وكالات

قالت شركة جونز لانج لاسال للخدمات العقارية مؤخراً: ان زيادة المعروض من الوحدات السكنية عن الطلب في سوق العقار بدبي سيستمر في دفع الاسعار للانخفاض في الاجل القريب.

واضافت الشركة في تقرير ان من المرجح أن يزداد وضع العرض سوءاً قبل أن يتحسن في بعض القطاعات وان هذا سيظل يفرض ضغوطاً نزولية على الاسعار ومستويات الإيجارات في المستقبل القريب.

وتأثر سوق العقارات في الامارة سلباً بشدة من جراء الازمة المالية العالمية وتم وقف أو إلغاء مشروعات بمليارات الدولارات، وانخفضت أسعار الوحدات السكنية نحو ٥٠ في المئة منذ بدأت الازمة في أواخر العام الماضي.

وتابعت شركة جونز لانج لاسال ان الوحدات الشاغرة في سوق المكاتب تبلغ الان نحو ٢٥ في المئة وان متوسط معدل اشغال الفنادق انخفض الان الى نحو ٦٥ في المئة.

وتوضح بيانات حديثة لبنك دويتشه الالمانى أن من المتوقع أن يبلغ عدد الوحدات السكنية الزائدة عن الطلب في دبي ٣٢ ألفاً في عام ٢٠١٠.

وبينت الشركة أن أبوظبي ودبي والقاهرة والدار البيضاء في أفضل وضع ممكن لجذب المزيد من الاستثمارات الإقليمية والعالمية طويلة الاجل الى أسواقها العقارية خلال العامين أو الاعوام الثلاثة المقبلة.

وقالت: ان هذه المدن الاربعة اختيرت لاسباب منها امكاناتها التنافسية وظروف السوق.



# مجموعة العشرين بحلة جديدة تضع أسس إدارة اقتصادية عالمية



## ■ بيتسبرغ / وكالات

وضعت دول مجموعة العشرين في بيتسبرغ بالولايات المتحدة الاسبوع الماضي اسس ادارة اقتصادية ومالية جديدة على امل تجنب حصول أزمة جديدة في العالم.

وقررت الدول الصناعية والناشئة في مجموعة العشرين في بيانها الختامي تعزيز تعاونها حد القبول بحق الرقابة لشركائها على الطريقة التي تدير بها اقتصاداتها بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي خرج قويا من هذه القمة.

واكدت دول مجموعة العشرين "أن الصندوق يجب ان يلعب دورا اساسيا لتشجيع الاستقرار المالي العالمي واعداد التوازن الى النمو".

وسيكلف صندوق النقد الدولي مراقبة اختلالات التوازن وتقديم توصيات للسياسة الاقتصادية الى الدول التي سيتعين عليها اتخاذ تدابير تصحيحية متلائمة مع الوضع.

الى ذلك قررت دول مجموعة العشرين التي تمثل نحو 90٪ من اجمالي الناتج الداخلي للكوكب ان تصبح من الان فصاعدا المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي على حساب مجموعة الثماني.

واغتنتم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا هذا المنبر الدبلوماسي الشاسع في بيتسبرغ لتذهب ابعده من المجال الاقتصادي ولتتهم معا ايران بتطوير موقع نووي سري لتخصيب اليورانيوم.

ثم التقى قادة مجموعة العشرين على طاولة التفاوض لبحث الوضع الاقتصادي العالمي الذي اصبح في حالة افضل بالتأكيد لكن ليس بالشكل الكافي. وتؤكد مجموعة العشرين في هذا الخصوص ضرورة الإبقاء على خطط الانعاش، وقالت "ان الشعور بالعودة الى الوضع الطبيعي يجب الا يقودنا الى افراط في الثقة".

وتزعم دول مجموعة العشرين ايضا على "اعادة توازن نمو" الاقتصاد العالمي. ورسمت ملامح اقتصاد جديد لا يكون فيه المستهلك الأميركي مركز العالم

وحيث تزيد الدول المصدرة الكبرى (في طليعتها الصين والمانيا) مستورداتها.

وسعت مجموعة العشرين ايضا الى تشديد الضبط المالي بغية تفادي اندلاع اي أزمة جديدة. وقالت "لن نسمح بعودة الممارسات المصرفية السابقة حيث ادى عدم التدبير وغياب المسؤولية الى الأزمة".

وحددت بذلك اطارا مشددا للعلاوات المخصصة للعاملين في البورصة والمصارف التي تسببت المبالغ الضخمة التي دفعت على اساسها في غضب الرأي العام.

وفي هذا الصدد قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بارتياح خصوصا وانه جعل مسألة العلاوات موضوعه الرئيس ان فرنسا "استمتع الى صوتها في مسألة العلاوات" وخصوصا "منع العلاوات المكفولة الى ما بعد سنة" او ايضا "وضع نظام للمكافآت والعقوبات".

وبوجه عام تبنت مجموعة العشرين توصيات مجلس الاستقرار المالي، هيئة التنسيق بين جهات الضبط المالي والبنوك المركزية، بغية ربط مكافأة العاملين في المصارف وفي السوق بقاء طويل الابد وليس على اساس المجازفة المفرطة.

كذلك قررت مجموعة العشرين "التحرك المشترك" لتقوية المعايير المصرفية في ما يتعلق بالاموال النظيفة، وهي صيغة يفترض ان تسمح بتذليل الخلافات بشأن هذه النقطة بين الاوروبيين والاميركيين.

وبخصوص المسألة المثيرة للجدل المتعلقة باصلاح صندوق النقد الدولي توصلت مجموعة العشرين في نهاية المطاف الى اتفاق بشأن ادارتها المقبلة.

وقررت المجموعة نقل "ما لا يقل عن 5٪ من حصص صندوق النقد الدولي الى الدول الناشئة التي تشتكي منذ زمن طويل بانها غير ممثلة بالشكل الصحيح. وعبر الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا عن ارتياحه قائلاً: "انه نصر عظيم".

وهذا النقل يجب ان يتم قبل العام 2011 لكن مجموعة العشرين لم تحدد باي طريقة كما انها لم تحدد من سيخسر او يكسب نتيجة هذه العملية.

الا ان فرنسا اعلنت من قبل ان الاوروبيين سيقدمون تضحيات لكن ليس وحدهم مشيرة الى السعودية وايران وروسيا والارجنتين، اما الدول الراحبة فيتوقع ان تكون الصين وكوريا وتركيا.

الى ذلك وعلى الرغم من توسيع نادي الدول المهمة الى عشرين عضوا، لم تحقق البلدان الفقيرة اي مكسب من قمة بيتسبرغ كما اسف مدافعون عن مصالحها.

ولفتت الحملة الالفية للامم المتحدة الى "انها ليست بداية جيدة" لمجموعة العشرين التي اصبحت "المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي".

وقال سليل شيتي مدير الحملة الالفية: ان "قادة مجموعة العشرين ركزوا على مواضيع مثل العلاوات والمكافآت وليس على حاجات 1.4 مليار بشري يعيشون باقل من 1.25 دولار في اليوم حتى ان حياتهم مهددة بالازمة الاقتصادية".

واضاف شيتي "لا نرى في البيان اي اشارة الى 50 مليار دولار وعد بها هؤلاء القادة الدول الفقيرة (اثناء قمتهم السابقة) في نيسان/ابريل، ودفع منها فقط اقل من النصف".

وتقدر الحملة الالفية بـ 33 مليار دولار النقص في المساعدات الموعود بها للبلدان الفقيرة حتى اواخر 2010.

وفي بيانهم الختامي، اکتفى قادة مجموعة العشرين بالاشارة الى مصير "اكثر من اربعة مليار شخص غير متقنين بالشكل الكافي وغير مزودين رؤوس الاموال والتكنولوجيات، كما انهم غير مندمجين في شكل كاف بالاقتصاد العالمي".

واضاف البيان "بهدف ان تقترب الانتاجية ومستويات المعيشة في البلدان النامية والناشئة في اسرع وقت من مستوياتها في البلدان الصناعية، كلفت مجموعة العشرين البنك الدولي ان ينشئ صندوقا ائتمانيا جديدا لدعم المبادرة الجديدة بخصوص الأمن الغذائي لمصلحة الدول ذات الدخل المنخفض".

كما تحدثوا عن زيادة المساعدات لكن "على اساس طوعي" للحصول على "طاقة نظيفة". كذلك، تحدثت دول ناشئة عدة بينها الصين والهند

اللتان تشكلان جزءا من مجموعة العشرين، عن ضرورة انجاح مفاوضات دورة الدوحة في منظمة التجارة العالمية.

ومن شأن انجاحها تعزيز الثقة بنظام التجارة العالمي، كما "سيمنع تنامي الحمائية وسيعطي دفعا ضروريا جدا للاقتصاد العالمي" كما قالوا في البيان.

وفي هذا الشأن، اکتفى قادة مجموعة العشرين بتكرار التعهد الذي قطع مطلع الشهر على مستوى المفاوضات بهدف انجاز دورة مفاوضات الدوحة بخصوص تحرير المبادلات التجارية التي بدأت في 2001، العام المقبل.

كذلك، اعتبرت التصريحات بشأن اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بهدف اعطاء وزن اكبر للبلدان الناشئة، غير كافية.

وقال مارك لوسون كبير المستشارين في منظمة اوكسفام الخيرية: ان هذا الامر "ليس اصلاحا لصندوق النقد الدولي، بل هو مجرد ترميم على الهامش، ما دام صندوق النقد الدولي لم يغير قواعده لاعطاء البلدان الفقيرة حقا فعليا في ان تكون لها كلمتها في ادارته، فسبقى ناديا للدول الغنية".

ولفت توم هارت المسؤول في منظمة (وان) التي شارك في تأسيسها المغني بونو الى ان "اصلاح عملية اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي يعتبر ضرورة منذ زمن بعيد، لكن الرقابة المقترحة هنا يجب ان تقود البلدان الفقيرة الى الطاولة اذا كان لا بد من ان يصبح صندوق النقد الدولي فعلا مؤسسة ذات صفة تمثيلية".

اما لجهة هيمنة مجموعة العشرين بدلا من مجموعة الدول الثماني الاكثر تصنيعا، فعبرت اوكسفام ووان عن قلقهما الا يترجم ذلك عبر دخول ممثلين للبلدان الفقيرة الى هذا النادي.

ولا يمثل افريقيا القارة الاكثر فقرا سوى بلد واحد في مجموعة العشرين هو جنوب افريقيا، ويعني هذا انه عندما تتحدث مجموعة العشرين عن النمو والاستقرار، فانها تترك البلدان الاكثر فقرا على الهامش "بحسب اوكسفام".

# رئيس هيئة الاستثمار في السلیمانية: ١٩٠ مشروعاً للإقليم خلال الفترة الماضية



سنوات وايضا يحق له استيراد جميع احتياجات مشروعه من اليات ومعدات واجهزة وكلها معفاة من الرسوم الكمركية، ومن ميزاته حق جلب المستثمر للايدي العاملة المحلية والاجنبية مع اعطاء الاولوية للايدي العاملة المحلية كما ويسمح له بالتامين على مشروعه في شركة تامين محلية او اجنبية، ويحق للمستثمر الاجنبي تحويل ارباحه للخارج، ويمكن له تحويل استثماره الى مستثمر وطني او اجنبي بالتنازل، تلك التسهيلات من اجل تشجيع القطاع الخاص وبالذات المحلي لاستثمار امواله داخل البلد لإعادة البنى التحتية واحياء المجالات الزراعية والصناعية والاستفادة

جوهرية كتحديد المواقع التي تخصص للمشاريع الاستثمارية عن طريق المزايدة او المساطحة وبسرعة تشجيعي وفق ضوابط تضعها الهيئة استثناء من احكام قانون بيع وايجار الاموال اضافة لما يتمتع به المستثمر من حق التملك واستئجار الاراضي والسيارات الانتاجية يحق له ان يشتري او يستاجر لصالح مشروعه عقارات سكنية وسيارات غير انتاجية بما يتطلبه المشروع.

كما ويعفى المشروع من جميع الضرائب والرسوم الكمركية لمدة ١٠ سنوات، وتعفى المواد الأولية المستوردة للانتاج من الرسوم الكمركية لمدة ٥

ربما استطاع قانون اقليم كردستان الاستثماري ان يسهم في تحقيق نهضة تنموية لافتة للنظر في وقت يتعرض هذا القانون لانتقادات المستثمرين. ومن اجل الاطلالة على هذا قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ وعرض حيثياته التقينا رئيس هيئة استثمار السلیمانية ياسين فقي للحديث عن هذا القانون:

## ■ ما مزايا قانون الاستثمار؟

-عدّ المستثمرون القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي سنه برلمان كردستان بالتميز الذي توافقه وطموحهم الاقتصادي وكفل لهم ضمانات

■ السلیمانية / نجلاء قادر



من ثروات المنطقة، استطاع ان اصفه بانه قانون حل الازمات .

### ■ ما الذي حققه هذا القانون على المستوى العملي؟

- ازمة السكن التي يعاني منها الاقليم، اذ عمل القانون عليها منذ ٣ سنوات وكانت المحصلة ١٩٠ مشروعاً لبناء المجمعات السكنية بعضها استثماري للقطاع الخاص كالقرية الالمانية، والبعض الاخر وطني ضمن مشروع اقراه المجلس الاعلى للاستثمار بدعم صندوق الإسكان الذي خصص له ١٠٠ مليون دولار بمنح بوساطته المواطن قرضاً نسبته ٣٠٪ من قيمة العقار والوحدة السكنية يتم تسديده خلال ١٠ سنوات ويشمل هذا القرض الشباب والارامل والعازبات والمتزوجين الجدد بينما شمل ذوي الشهداء والمخالفين بـ ٥٠٪ من القرض، وحدد القانون اسعار الوحدات السكنية بمبلغ ٥٠ الف دولار بمشاركة من المستثمر في حل ازمة السكن، بلغ عدد المستفيدين من القرض العقاري ١٥٠٠ مواطن ومن اجل شمول اكبر عدد من المواطنين ضحك للصندوق ١٠٠ مليون دولار اخرى، المشاريع المرخصة هي ١٥ الف وحدة سكنية ٨ الاف وحدة سكنية منها شملها المشروع الحكومي ومثل تلك المشاريع في مدينة اربيل اقامتها شركة الدامك .

### ■ ما طبيعة التراخيص التي منحها القانون؟

- قبل ثلاث سنوات تم ترخيص ٤٠ مشروعاً من ٦٠ مشروعاً هي عاملة الان، وخلال الثلاث سنوات الاخيرة رخصت الهيئة ١٩٠ مشروعاً لعموم الاقليم ٨٠ مشروعاً منها حصة السليمانية انجزنا بالتراخيص ٢٥ مشروعاً منها مشاريع السمنت العملاقة والطابوق والماء الذي أستطيع ان اقول انها كفلت الحاجة لاستيراد الماء المعقم من الخارج وكذلك مشاريع انتاج الببسي كولا مشاريع انتاج الالبان وتربية المواشي لشركة النورفي ٣ محافظات والانجاز العلمي الكبير تشييد الجامعة الامريكية ومشاريع القرى السكنية كالقرية الالمانية ومجمع شنيار السكني وقويان وبهران وتلك مشاريع استثمارية وسيتم العمل بمشروع المنطقة الصناعية الحرة .

### ■ اين المشاريع الاستراتيجية التي تعالج ازمة الكهرباء والنقل كخطوط سكك الحديد ومعالجة أزمة الماء؟

- لدينا مشاريع مرخصة من قبل الهيئة والحكومة وبعقد مع وزارة الكهرباء هي بانتظار المستثمرين، اما الماء فبعد انجاز مشروع دوكان نكون قد اسهمنا بحل ازمة الماء، وليست هناك مشاريع في مجال

السكك يقدم عليها المستثمر سواء كانت محلية ام اجنبية كون تلك المشاريع هي من خطط الحكومة الفيدرالية التي خطت لمشروع سكك يربط بين كركوك والسليمانية، تلك المشاريع ذات كلف وميزانية عالية .

### ■ هل للازمة المالية العالمية تأثيرات على الاستثمار في كردستان؟

- بالتأكيد لها تأثيرات كبيرة اذ جعلت الشركات العالمية تترتب في استثمارها لمشاريع البعض منها متفق عليه، ورغم وجود العديد من الشركات العالمية المعروفة التي لديها استثمارات في الاقليم كشركة دامك في اربيل وشركة لافاج الفرنسية التي تستثمر في مجال السمنت مع المستثمر المحلي فاروق مصطفى بمعامل بازيان .

### ■ برغم التسهيلات التي وضعها قانون الاستثمار الا انها ليست كافية كضمانات لبعض الشركات الكبرى مجازفة؟

- امام الاستثمار جملة موقفات منها عدم وجود مصارف نشطة لتنظيم العلاقة المصرفية بين دول الجوار والاقليم والمركز وغياب شركات التأمين، فأى مشروع اقيم جاء بناءً على التسهيلات المقدمة من الحكومة التي لم يقف المستثمر مرتكباً لعدم

وجود التأمين او المصارف اوحى الضمانات التي تؤمن مشروعها لذا اعتمدت الشركات الاجنبية المشاركة مع المستثمر المحلي كونها تعد استثمارها منفردة مجازفة، ومن استثمر من دون ضمانات لم يكن مجازفاً لانه احتكر مشروعها الذي سيستفيد منه لعشر سنوات خلالها سيعيد ما انفقته في الاستثمار.

### ■ اقيم القانون على مبدأ المشاركة مع المستثمر الاجنبي، لماذا يعامل المستثمر المحلي من غير الاقليم بالمبدأ نفسه؟

- لم يفرق قانون الاقليم ما بين العراقيين التسهيلات ذاتها وعلاقتنا مع هيئة الاستثمار في كربلاء وسامراء والانبار خير دليل، مستثمرنا المحلي له الافضلية لانه ابن العراق امواله تستثمر داخله افضل من الاجنبي الذي يحول العملة للمصارف الاجنبية لا ازدواجية في القانون .

### ■ لانجاح القانون بماذا نكمله؟

- علينا وضع خطة لاستثمار بموجب خطة خمسية وانهاء المشكلات المتعلقة بملكية الارض وهذا مرتبط بضمان المستثمر الذي سينفذ المشروع والذي يجب حمايته من خلال شركات التأمين وتسهيلات المصارف المعتمدة دولياً.

## الملح الأكثر بروزاً في الأسواق الشعبية

## بائعات يصارعن الحياة أملاً بمستوى معيشي

تحقيق / آمنة عبد النبي

## رفقة خمسين عاماً مع السمك

أول من فتحت لنا اقفال صندوقها الاسود هي (ام محمد) امرأة طاعنة في السن تقاسمت وجهها خطوط الشقاء والشيخوخة بعد ان امضت لها في مهنة بيع السمك قرابة خمسين عاماً فعرفت على اثر ذلك بأشهر بائعة سمك في اسواق بغداد كلمتها بخجل فأستقبلت سؤالني برحابة صدر وصبر امرأة عراقية لم تفلح سنوات الشقاء في ازالة نبض الابتسامة عن شفاهاها التي انبثقتني اصل الحكاية بالقول:

- طوال تلك الخمسين سنة انا اصحو من الساعة الرابعة فجراً لانه باتجاه علوة السمك وبعدها اعود الى السوق بعد ساعتين لتسويق البضاعة واطل على هذا الحال حين الساعة الثامنة ليلاً اعود للبيت وكل قواي منهكة بعد رحلة الشقاء المزمع تلك فلحمة العيش يا ابنتي لا يمكن ان تأتي بسهولة غير ان هناك من يكتب عليهم التعب في مرحلة او فترة معينة من الحياة لا الحياة بطولها وهو ماكتب علي وانا الان تجاوزت الستين من العمر من شقاء مهنة البيع والشراء في الاسواق فمذ ان تزوجت تقاسمت مع زوجي العمل حينما وجدت ان الحياة صعبة فأخترت مهنة السمك لان زوجي كان صياداً وليس بمقدوره القيام بعمل الصيد والبيع معا فانيطت الي تلك المهمة وانا بدوري استقبلتها بطيب زوجة وشريكة طالما كانت تخفف عن كاهله وتعيننا على مكابدة مصاعب الحياة فبقي الحال لسنوات طوال هكذا نتقاسم العمل فجر كل يوم الى ساعة متأخرة من الليل احياناً ولكن بمرور السنوات اصيب زوجي بمرض الكلى ولم تعد صحته تحتل ان يقوم باي مجهود فأضطر الى الركون في البيت والانشغال بمراجعة الاطباء الذين اجمعوا

على عدم قيامه باي مجهود عضلي وقد حاول المسكين الالتجاء الى دائرة الشؤون والرعاية لتحصيل راتب قد يساعدنا بعض الشيء ولكنه لاسف مني بالخيبة حينما اكمل معاملته وحسب الاصول القانونية الصحيحة فاذا بالقائمين هناك يخبرونه بأن ما خصصته الدولة له كراتب شهري قد اعيد الى البنك لانه تاخر عن موعد استلامه بحكم صعوبة تنقله وحركته لذا توجب عليه ان يتوجه من جديد في سلسلة طويلة من الاداريات المزمعة فأضطرت هنا الى العمل بمفردي فاذا تركت العمل صدقيني لن ناكل لان بيع السمك هو مصدر رزقنا الوحيد مع العلم ان لدي ثلاثة اولاد وجميعهم كسبة ومكبلون بعوائل ولدي كل واحد منهم ما يزيد على خمسة اطفال لذا انا الان اعمل بمفردي وهذه وقفتي التي تريتها امام السمك تبدأ من الساعة الرابعة فجراً ولن تنتهي الا بعد الساعة الثامنة ليلاً اطل واقفة حتى تهد كل قواي فأعود الى البيت كجثة من التعب!

## ضحكت له الدنيا فتركتني

ثلاثون سنة قضتها بين الطماطم والبصل والباذنجان والعنب لدرجة نسيت فيها يوماً لم تزاو لي فيه تلك المهنة انها البقالة (زينة جبار ام علي). التي سرقت منها الحديث بصعوبة من زحمة المتبضعين فقالت:

-نحن عائلة طبيعتها بالاساس امتهان البقالة فأنا منذ صغري تم تاهيلي وتعليمي اصول مهنة البقالة والبيع والشراء فأتقنتها في وقت مبكر وكنت اخرج يومياً مع ابي وامي واخوتي للعمل في بيع الخضراوات التي لم تترك لي عملاً سواها سيما حين الغيت من حياتنا مسألة الدراسة والوظيفة والعمل في دوائر الدولة لانها تتعارض مع اعرفنا بقي الحال هكذا ان تزوجت وحتى زوجي الذي هو الان اصبح تاجراً للخضار في محافظة البصرة الان كان بالاساس بقالاً لم يمانع في بقائي على مهنة بيع الخضار، وهنا قاطعتها بالعودة الى حكاية زوجها فاجابتنني بحسرة:

تزوجت رجلاً بسيطاً وبقالاً مثلي وبقيت بجانبه متحملة عبء المهنة والزواج معاً غير انه ما ان تغير حاله وضحكت الدنيا في عينيه وانفتح ابواب الرزق بأوسع مايمكن إذا به يتنكر لكل تعب وشقاء تلك السنوات العجاف التي قضيتها بجانبه واستغل قدرته المادية وامكانيته وتزوج بأخرى وسكن محافظة البصرة بعيداً عنا وكان الامر لايعنيه لكن الحمدلله انا بعيدة عنه منذ خمس سنوات واسكن عند اهلي واتقن مهنتي ولم تدفعني الحاجة الى الطلب منه ان يصرف علينا ويتكفل بامورنا وهو لن اقله منذ خمس سنوات فأنا المعيل لابنائي وما احصل عليه يكفيني ويسد حاجتي وحاجتهم فلسنا بحاجة له لا من بعيد ولا من قريب.

## لا يتجاوز ربحي سبعة آلاف دينار

ثماني سنوات وهي تقترش بأوجاعها تلك البقعة الضيقة من السوق التي بالكاد تكفي لتوسد بسيطيتها التي تتقاسم زواياهم اكياس النبق وفاكهة الكيوي انها البائعة (عليه ناصر) سألتها عن مدى رغبتها في السماح لي بتصفح شريط حياتها التي بدت من هينتها الرثة ونظرة عينها الذابلتين على شفا حفرة من الفقر فوافقتني بنظرة رضى سبقت حديثها الذي بدأت شجونه هكذا.

مضت على اصابة زوجي بمرض التدرن مدة ثماني سنوات لم اجد خلاها من سبيل لسد حاجتنا وفاقنتنا المادية التي وصلت لطريق مسدود بعد تدهور حالته ووصولها الى العجز الكامل وعدم المقدرة على فعل اي عمل سوى ان اتكفل انا برعايته ورعاية اطفالي الذين اصيب احدهم هو الآخر بمرض السكري فأمتننت منذ ذلك الحين مهنة البيع في السوق في رحلة يومية ابدأها من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثامنة ليلاً اجلس في هذا المكان الصغير الذي تربيته لبيع اكياس النبق والزعرور والكيوي وهي من الفواكه الصغيرة والمرغوبة من قبل الكبار والصغار إضافة الى ان ثمن بيعها هو مناسب ويتمكن منه اغلب الفئات وهو ملايعرضني بطبيعة الحال الى الخسارة لذا انا اقوم ببيع كل ما أنسوقه يومياً وجل ما احصل عليه من بيع تلك الفواكه البسيطة هو لايتجاوز في احسن

هرباً من شبح الفقر والعوز المادي واملأ في الحصول على مستوى معيشي يليق بأسرهن ولجن غمار الحياة الصعبة بقلب ابيض وعزيمة لا تلين بعد ان غيب الموت والعجز سند البيت ومعيه دفعة واحدة. هواجس مزمعة اثقلت صدور الكثيرات من نساء بلادي اللواتي لم يجدن سبيلاً لقيمة العيش بكرامة سوى اختلاط عرق الجبين بقطرات الدموع للعمل في زحمة الاسواق عوضاً عن ازواجهن، (المدى الاقتصادي) حاولت ان تقتضي اثر قتامة حكاياتهن التي وان تعددت وجود اسبابها الا أن منبع الشقاء الاقتصادي فيها كان موحداً.



حالاته السبعة آلاف لكن الحمد لله انا قالمبلغ الضئيل الذي يساعدني كثيراً في على الاقل والاهم من كل ذلك انه يجنبي

## العراقية نموذجاً للصبر

الباحثة الاجتماعية اشواق العزاوي عن ما سمعته من حكايا أولئك النسوة العزيمات باعتبارهن المعيل الوحيد لعوائلهن بالقول -لدينا نوعان من الظروف التي تدفع النساء عن ازواجهن وفي مهن قد تكون قاسية لصاحبها خياراً سوى القبول بها على م التي فقدت معيها الوحيد اثر الحوادث الامنية في السنوات الاخيرة والتي افترس واليتامى وهؤلاء حتماً ستضطر امهاتهن العمل ومهما يكن نوعه وطبيعته فالهم ان عن شيخ الفقر والحرمان والانحراف وبد تلك الشرائح النسائية لا تملك مؤهلاً علم في المؤسسات الرسمية او مؤسسات القنا هنا للعمل في مهن بسيطة ومحدودة الدخل رفق العيش اضعف الى ذلك ان بعض ه يملكن مؤهلاً علمياً محدوداً قد يرغبن في ويأمنن ذلك لو توفرت لهن ولكن اللامر الارباك الوظيفي والبطالة وقلة الدرجات لتلك الفئات اما الظروف الاخرى التي الشاق هؤلاء النسوة المسكينات فهن الشعور بمعاناتهن وشقائهن فهناك الكثير الكبيرات في السن كن ضحية عقود ابنا انصرفوا لحياتهم الشخصية ولمذاتهم العائلة مجهولاً وهنا لا تجد المرأة المغلوب الاضعف بالمجتمع سوى القبول بحرارة الشتاء مقابل الحصول على مستوى معيشي بكرامة وهذا برأيي دين المرأة لعراقية انموذجاً للصبر والتحدي وركوب الصبيتها وعائلتها.

## حلول تستوعب الجميع

لجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس رئيستها وعضو مجلس النواب د.سمير حلقة مهمة واخيرة في سلسلة نقاشنا والمنوط بها من اجل وضع الحلول والا



## مشهد اقتصادي



الاتصال

رواج  
للفضة  
في اسواق  
الانتيكات

الاتصال

انتشار  
الموبايل  
في  
الاسواق



الاتصال

ارتفاع  
اسعار  
العقارات في  
بغداد بيعا  
وايجارا



الاتصال

رغم انقضاء  
شهر رمضان  
واسعار اللحوم  
في ارتفاع  
محموم



## لائق وسط شقاء اقتصادي



نعة وسعيدة من هذا  
سد حاجتي اليومية  
حاجة الى الآخرين.

برت عن رأيها بشأن  
امالات في الاسواق

س:  
ساء باتجاه العمل بدلا  
حتما حينما لا تترك  
فضف فهناك العائلة  
الارهابية والتداعيات  
مرزت ملايين الارامل  
هم الى ولوج معترك  
كفيل بأبعاد ابناهن  
طبيعة الحال ان اغلب  
يا يؤهلها للعمل ربما  
طاق الخاص فتضطر  
تل وبالكاد تكفي لسد  
سؤالا النسوة وممن  
الحصول على وظيفة

سيندرج تحت عنوان  
الوظيفية المخصصة  
دفع ضريبتها بالعمل  
للأسف تتعلق بعدم  
ير من النساء لا سيما  
نهن وازواجهن الذين  
خاصة وتركوا مصير  
ية على امرها والحلقة  
الشمس ومكابدة برد  
ني يؤمن لقمة العيش  
ة التي كانت ومازالت  
عباب من اجل حماية

النواب وعلى لسان  
ة الموسوي كانت لها  
شأن الدور المفترض  
اجابات التي حملناها

4- هناك دور رعاية المسنين التابعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي دور ايوائية تتوفر فيها المستلزمات المعيشية من اكل وشرب ونوم وعناية صحية ومصرف جيب وتستقبل النساء اللواتي تتجاوز اعمارهن ٥٠ سنة حسب رغبتهن . ولاشي يمنع ذلك وهذا هو حال المسنين في جميع الدول المتقدمة اذ يتوجهن الى دور رعاية المسنين اذ ان هناك خيارات عدة للنساء فوق ٥٠ سنة باختيار الرعاية اما باستلام المعونة من دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة او الانتساب الى دور رعاية المسنين .

٥- لجنة المرأة والاسرة والطفولة ووجهت الوزارات المعنية بتأسيس جمعيات تعاونية لاستيعاب النساء العاملات اللاتي يرغبن بالعمل ولهن القدرة والطاقة وهذا امر ايجابي ويؤشر حب النساء للعمل لجعلهن منتجات لا مستهلكات فقط .

٦- تم توجيه امانة بغداد بتحسين احوال الاسواق وتوفير العمل اللائق وتوفير الحماية ومستلزمات الامن والرعاية والعناية الصحية والبيئية وتوفير هذه المعايير هي ضمن امكانات الدولة وظروفها .

وعلى كل حال عمل النساء في الاسواق غير معيب وغير ممنوع وكذلك جزء من سياسات الدولة في توعيتهن في عمل القطاع الخارجي وهذا هو من واجبات منظمات المجتمع المدني النسوية اذ انه لا يوجد في القانون ما يمنع ذلك فعمل النساء في جميع المجالات عمل مقبول وعملهن كبايعات غير معيب ولا يوجد تشريع يمنع ذلك .

لتساؤلات تلك النسوة المحاربات مبتدئين بقولها: قدمت لجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس النواب حلولاً عدة بحيث تستوعب جميع اعمار النساء وكذلك الفتيات وعلى اثر مقترحاتها وتوصياتها وملاحظاتها تم الاتي:

١- تم استحداث دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . ترعى النساء وفاقدات المعيل من جميع الاعمار الأرملة والمطلقة والمفقود زوجها اي امراة فاقدة المعيل ليس لها دخل شهري ثابت مستمر ) كذلك لها راتب ١٠٠٠٠٠ الف دينار عراقي وشمول اطفالها الى حد الطفل الرابع مبلغ مقداره ١٥٠٠٠ الف دينار شهريا للطفل الواحد وللدائرة منافذ مفتوحة (١١) منفذاً في بغداد وحدها في جميع المناطق وكذلك في بقية المحافظات وعلى الاغلب فقد تم شمول اكثر من ٩٠ ٪ ارامل ومطلقات تم شمولهن الا البقية التي لم تتقدم هي لشمولها فتم حل هذه المسألة والحمد لله

٢- طلبت اللجنة زيادة التخصيصات المالية للارامل والمطلقات والايتمام وقد تمت الاستجابة من قبل مجلس الوزراء لهذا الطلب وازدادت المعونة الشهرية من ٦٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ للارملة والايتمام من ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ .

٣- وجهت لجنة المرأة والاسرة والطفولة امانة مجلس الوزراء بالزام وزارات الدولة كافة بتخصيص نسبة من التعيينات والوظائف الى الارامل والمطلقات وفاقدات المعيل وخاصة من ضحايا الارهاب والحاصلات على الشهادات الجامعية واخرى استيعابهن ضمن القوى التشغيلية.

# سياسة السدود التركية . . سد ( أليسو ) نموذجاً



## ■ حيدر شامان الصافي ×

يعيش العراق وضعاً مأساوياً خلال العقود المنصرمة والآتية جراء تردي مستوى الواردات المائية من نهري دجلة والفرات وسوف يستمر هذا التدهور بعد انجاز سد اليسو على نهري دجلة.

وبدأ التفكير بهذا المشروع من جانب تركيا في عام ١٩٣٠ وبدأ التحري والمسح الهيدرولوجي في اواخر آب ٢٠٠٦ قام رئيس وزراء تركيا بوضع حجر الاساس وعلى بعد ٥٠ كم عند الحدود العراقية وتبلغ تكلفته ١,٢٠٠ مليار دولار على ان يتم أنجازه في عام (٢٠١٠)

يقع سد اليسو على نهر دجلة، الذي ينبع من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول وتحديداً من بحيرة وان الواقعة في قرية اليسو التركية، ويصب في الخليج العربي بعد لقائه بنهر الفرات. ويتمركز سد اليسو في منطقة دراغيجيتين الواقعة على بعد ٤٥ كيلومتراً من الحدود السورية، حيث يبلغ منسوب قمته حوالي (٥٢٠) اما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى (٥٢٨) (والخزن الاعتيادي للسد (٥٢٥) ، ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ ( ١١,٤٠ ) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرة السد نحو ٣٠٠ كم٢، وتبلغ طاقة المحطات الهيدرو — كهربائية الملحقة بالسد من نحو ١٢٠٠ ميكا واط وبطاقة سنوية تبلغ ٢٨٣٠ كيلو واط ، وعند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي الى (٩,٧) مليار متر مكعب سنوياً ، تمثل نحو ٤٧٪ من الواردات السنوية لنهر دجلة .

ولما كانت السدود تعتبر منشآت ضخمة تتحكم بمياه النهر بصورة كاملة فان إنشاء المشاريع الحالية والمخطط تنفيذها في كل من تركيا وسوريا على حوض دجلة سوف يجعل من عملية اطلاق المياه الجارية إلى العراق أمراً مرتبطاً بسياسة تشغيلها، يسعى الأتراك من ورائها إلى تحقيق عدد من المنافع والأهداف السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها ولعل ابرز الأغراض الاقتصادية المعلنة هي:

- توليد الطاقة الكهرومائية بكميات كبيرة عبر إقامة مشاريع مائية على نهري دجلة والفرات بهدف تقليل فاتورة استيراد النفط من الخارج، وكذلك تصدير الفائض من الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار مقابل الحصول على عوائد مالية ضخمة.

- ارواء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتصدير الفائض من المحاصيل الزراعية إلى دول المنطقة بهدف جعل تركيا سلة غذاء الشرق الأوسط.

- السيطرة على الفيضان ودرء مخاطره إن هذا المشروع الذي سيقام على نهر دجلة يعمل لوحده على تقليل واردات مياه النهر بنسبة (٦٠٪) حيث ستخفص كميات المياه من (٢٠) مليار م٣ إلى (٩) مليار م٣، الأمر الذي سينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر، حيث ستأثر حياتهم كثيراً من جراء إقامة هذا المشروع ابتداءً من نمط معيشتهم وتوزيعهم الجغرافي مروراً بوضعهم الاقتصادي وصولاً في النهاية إلى حالتهم الصحية التي ستتردى كثيراً بفعل زيادة نسبة التلوث النهري الحاصلة في مياه الشرب.

تتجلى لنا أبرز التأثيرات التي سيخلفها بناء المشروع التركي على السكان في العراق بالاتي:

١- التغيير في أنماط معيشة سكان الحوض : إن التزام الحكومة التركية ببناء مشروع سد اليسو سوف يجعل بلا شك على توسيع حجم المشكلة البيئية المتفاقمة في العراق، وسيعطيها أبعاداً أخرى لها صلة وثيقة بمشكلة التزايد السكاني الكبير المتوقع خلال السنوات القادمة، وطريقة توسع المراكز الحضرية وزيادة الحاجة الملحة لتأمين المياه الصالحة للشرب

وبقية الاستخدامات اليومية الأخرى.

وعندما سيحين موعد إتمام حزان السد سوف يتضرر من وراء ذلك الملايين من البشر المنتشرين في أنحاء متفرقة في البلاد (الشمال والوسط والجنوب)، حيث ستتضرر (٥) مراكز محافظات عراقية و (١٣) قضاء و (٢١) ناحية تقع جميعها على حوض هذا النهر وروافده الأخرى، مما سيدفع بالسكان إلى ترك مهنتهم الزراعية والصناعية والحرفية والهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن وبقية التجمعات السكانية. فهذا النزوح العشوائي سوف يؤدي بمرور الزمن إلى تغيير أنماط وأساليب العمل الاقتصادي لهؤلاء الناس من أنماط منتجة إلى أنماط غير منتجة. وفي الوقت نفسه سينخفض الإنتاج الزراعي بشكل كبير جراء تزايد رقعة الجفاف وتدهور المراعي والحقول الطبيعية، وحصول تراجع ملحوظ في الثروة الحيوانية كل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم المشاكل الاجتماعية لسكان الحوض القاطنين فيه مستقبلاً.

٢- تأثير المشروع على اقتصاديات سكان الحوض:

أشرنا سابقاً إلى أن بناء سد اليسو سيزنك انعكاسات خطيرة على الواقع الاقتصادي لسكان حوض دجلة في العراق نتيجة لانخفاض واردات المياه الجارية إلى البلاد، حيث سيزداد الوضع الاقتصادي للفلاحين والمزارعين الذين يعتمدون بصورة أساسية على مياه النهر في ارواء حقولهم ومزارعهم التي ستعاني من قلة امدادات المياه، إلى جانب ظهور الحاجة إلى الاستيراد بدلاً من الاكتفاء الذاتي أو شبه الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية، وحدوث زيادة كبيرة في معدلات البطالة الناجمة عن ارتفاع هجرة الفلاحين وانخفاض فرص العمل بالنسبة للعاطلين منهم.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع سد اليسو سيقضي على ثلث مساحة الأراضي الزراعية في العراق والتي تقدر بأكثر من أربعة ملايين دونم خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مما يعني هذا حرمان مئات الآلاف من المزارعين من مزاولة أعمالهم ومهنتهم الزراعية التي تعد مصدراً رئيساً لمعيشتهم الأساسية. ولا يقتصر الحال وحده على هؤلاء فحسب بل يتعداه ليشمل أيضاً الصيادين الذين يعتمدون في مهنتهم على صيد الأسماك، حيث سيؤثر انخفاض معدلات تصريف مياه نهر دجلة على تنمية الثروة السمكية في البلاد.

٣- تأثير المشروع على الحالة الصحية لسكان الحوض:

تعد هذه المسألة غاية في الحساسية بسبب انعكاساتها السلبية والخطيرة على البيئة والإنسان معاً. فانخفاض المياه الذي سيحصل بعد بناء سد اليسو سوف يعمل على حرمان أعداد كبيرة من سكان الحوض من الحصول على مياه الشرب الكافية، برغم تردي نوعيتها وزيادة معدلات التلوث النهري فيها جراء احتوائها على نسب عالية من المواد الكيماوية والأسمدة المستخدمة من قبل المزارعين الأتراك. وبلا شك فان هذا التلوث سيؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض الوبائية الخطيرة بين سكان الحوض وعلى نطاق واسع وكبير خصوصاً الأمراض المعدية مثل الطاعون والكوليرا والتيفوئيد والملاريا.

٤- تأثير الزلازل والهزات الأرضية على سلامة سكان حوض دجلة في العراق:

من المعروف أن تركيا تقع ضمن نطاق زلزالي نشيط حيث تشير الدراسات والبحوث العلمية إلى أن كمية المياه المحتجزة في السدود التركية المقامة على نهري دجلة والفرات من شأنها أن تزيد من فرص حدوث الزلازل والهزات الأرضية، مما يتطلب ضرورة القيام بتحريك سريع من قبل العراق للضغط على تركيا من اجل الحصول على ضمانات وتعهدات تضمن حقوق العراق في التعويض عن أية أضرار وخسائر مادية وبشرية قد تحدث في حالة انهيار أحد السدود المقامة على الحوضين، خصوصاً إذا علمنا أن هناك علامات استفهام كثيرة تتعلق بمدى مطابقة المشاريع المائية لشروط السلامة الدولية ومنها السدود الكبيرة المقامة حالياً على نهر الفرات وهي سدود كيبان وقره قايا وانا تورك وكذلك سد اليسو الذي سيقام على نهر دجلة في المستقبل.

وفي ما يخص التأثيرات التي سيخلفها سد اليسو على سكان حوض دجلة في العراق فان الطابع الإنشائي لهذا السد لن يقلل من ذروة حدوث الفيضانات العالية المحتملة الوقوع، وهذا من شأنه أن يؤثر بالطبع على سلامة وامن السكان القاطنين أو المنتشرين على طول أسفل مجرى النهر، ناهيك طبعاً عن الأخطاء الهندسية التي قد تحدث أثناء العمل بالمشروع والتي من الممكن أن تظهر عيوبها الهندسية بعد اكتمال بناء السد إلى جانب الأعمال التخريبية التي قد تقوم بها بعض الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة التركية وهي كلها عوامل تسهم في زيادة مخاطر بناء هذا المشروع وغيره من المشاريع المائية في تركيا على حياة ومستقبل السكان

في العراق.

خلاصة القول: إن هذا المشروع يجسد ترجمة خطيرة للموقف التركي الداعي إلى اعتبار نهري دجلة والفرات " نهراً وطنياً تركياً ". وان لتركيا الحق الشرعي في استثمارهما وبسط سيادتها المطلقة عليهما حتى النهاية، بهدف نزع الصفة الدولية عنهما في ما يخص مسألة المياه برغم مخالفة ذلك للعهود والمواثيق الدولية المتعلقة باستثمار الأنهار الدولية.

وعلياً نحن كعراقيين ان ندرس هذه التجربة، تجربة حملة إيقاف سد اليسو، بكل جوانبها وان نبدأ بتعلم الآليات والوسائل التي تجعلنا نتعامل مع الاوساط العالمية والإقليمية بكفاءة عالية المستوى. ان لا يكفي ان نريد بأن اهلنا يموتون من العطش وان لنا حقوقاً تاريخية في المياه. بل ان هناك الكثير من المعطيات التي يجب ان نوليها الرعاية والاهتمام لكي نواجه المتغيرات المناخية والبيئية التي انتبه العالم الى مخاطرها منذ اكثر من عقدين من الزمن، كان العراق خلالها وربما ما يزال، منشغلاً بالصراعات المختلفة. حان الوقت لكي ينتبه العراقيون على المستويين الرسمي والشعبي، الى ضرورة توجيه الجهود الى تعزيز قدراتنا لمواجهة نوع اخر من التحدي مع الطبيعة، الذي يمكن ان يحول بلاد ما بين النهرين الى صحراء قاحلة!

ولدعم هذه التوجهات الانسانية ولتعزيز التأييد الشعبي العالمي للحملة الداعية الى الغاء ورفض انشاء هذا السد والسعي الى عقد اتفاق مباشر مع الجانب التركي، ينص على تعهد الأتراك بعدم القيام بإملاء حزان السد مع بدء الموسم الزراعي في العراق، تجنباً للأثار التي قد تحصل في المستقبل، خصوصاً وأن معدلات سقوط الأمطار بدأت تشهد في السنوات الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً، إلى جانب تزايد موجات الجفاف التي أخذت تحدثها تزداد هي الأخرى، لذا فمن الضروري جداً قيام الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة ذلك، والا فان الكارثة قد تحل وتكرر كما حصل في عام ١٩٧٤ عندما قامت كل من تركيا وسوريا بإملاء خزان (كيبان وطبقة) المقام على نهر الفرات، وكذلك إملاء حزان أتا تورك العملاق المقام على هذا النهر أيضاً عام ١٩٩٠، حين أدى هذان الإجراءان إلى إلحاق أضرار اقتصادية فادحة بالعراق، شملت قطاعات الزراعة والصناعة وإنتاج الطاقة الكهربائية .

× مركز أبحاث الاهوار / جامعة ذي قار

# تحديث قانون الشركات يسرع عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي

■ ابراهيم ما شاء الله حسين



ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ولد من رحم الدكتاتورية وضمن فترة الحصار الاقتصادي حيث جاءت معظم مواد متضمنة المنوعات اكثر من الجوازات مع اسلوب غير متطور لتسجيل الشركات الوطنية وفروع ووكالات الشركات الاجنبية اضافة الى الاجراءات الاستخباراتية بشأن الأشخاص المؤسسين.

وكان من نتيجة هذه الاجراءات ان طفحت على الساحة العراقية في حينه شركات تتميز بالطابع الشخصي والعائلي لتحقيق مكاسب شخصية اكثر من كونها شركات مساهمة تهدف الى تطوير ونمو الاقتصاد الوطني وجمع مدخرات الافراد وصبرا في عملية الاستثمار.

وبعد تغيير النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ اجرت سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة الحاكم المدني بول بريمر تعديلا غير مدروس على بعض مواد هذا القانون.

ومن هذه التعديلات تعليق العمل بالفقرتين اولاً وثانياً من المادة (٣٢) اطلق بموجبها مساهمة الشخص الطبيعي والمعنون من الشركات المساهمة الخاصة من دون تحديد حد أعلى حيث كانت سابقاً لا تتجاوز ٢٠٪ من رأسمال الشركة كما شملت التعديلات المادة (٩٣) واعطت الاختيار الى ممثل مسجل الشركات للحضور أو عدم الحضور لاجتماعات الهيئة العامة للشركة والاشراف على انتخاب اعضاء مجلس الادارة. ان هذه التعديلات مكنت مجالس الادارة من الاحتفاظ في مراكزهم بمدد متعاقبة طيلة ٦ سنوات الماضية اضافة الى السنوات السابقة التي كانوا فيها.

وهذه الحالة تخالت المبدأ الاساسي لتكوين الشركات التي تقوم على اساس الفصل بين الادارة والرأسمال، فالادارة مخولة من قبل مالكي الاسهم لادارة الشركة لفترة محدودة عن طريق الانتخاب الديمقراطي ومن خلال ذلك يتم تناوب اعضاء مجالس الادارة حسب درجة نشاطهم وادائهم الجيد وبذلك يتم تحقيق مبدأ مهم في ادارة الشركات المساهمة وهو فصل الادارة عن الرأسمال وهذا لم يتحقق في العراق ويعود الى احكام قانون الشركات المعدل كما اشرنا اعلاه وكذلك الى ضعف الثقافة الاستثمارية لحملة الاسهم.

وان هذه الشركات لم تستطع مواكبة التطور الاقتصادي الذي حدث في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ واستغلت الوضع الامني فسارعت الى تجميع أنشطة الشركات التابعة لها الى ادنى المستويات مما ادى الى هبوط قيمة السهم في حدود القيمة الاسمية وقل من ذلك مما سبب خسائر فادحة لحملة الاسهم من صغار المستثمرين.

(ويستثنى من ذلك شركات المصارف الاهلية نظراً لكونها خاضعة لاشراف ورقابة البنك المركزي العراقي اضافة الى طبيعة نشاطها تدفعها ذاتياً الى سرعة التكيف مع الاوضاع المستجدة).

لو خضعنا هذه الشركات الى دراسة اقتصادية موجزة يظهر لنا ما يلي:  
١. ان معظم هذه الشركات المساهمة الخاصة لم تحقق ربحاً خلال الفترة من ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ وربحاً قبل هذا التاريخ وحتى التي اظهرت حساباتها فائضاً في الموازنة بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ فهي لا تمثل ربحاً وفق المعايير الاقتصادية لانها غير ممولة من نشاط الشركة، بل فوائد على ودائع في المصارف.

٢. لو افترضنا ان مثل هذه الشركات متواجدة مثيلاتها في دول الخليج العربي او جنوب شرق اسيا ولا نفترض وجودها في اوربا، فان آليات اقتصاد السوق تعمل على انقضائها خلال السنوات الاولى من تأسيسها وتحولت الاستثمارات من مجالها الخاص الى الحقول النشطة. الحقيقة ان الهدف من هذا الموضوع لا يستهدف الاشخاص وانما الغرض من ذلك هو اظهار رؤيا واضحة الى جسامه الاموال بجودة هذه الشركات وهي معطلة أو شبه معطلة ولا تشارك في عمليات الاستثمار والنمو الاقتصادي في الوقت يبحث المسؤولون في دول العالم شرقاً وغرباً ويقدمون التسهيلات والضمانات لجذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

وللاسباب المذكورة اعلاه فان المرحلة الراهنة والمستقبلية تستلزم اعداد قانون شركات حديث يشجع على تشكيل شركات وطنية تسهم في عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي وان يتضمن القانون الجديد المبادئ والقواعد التالية:

١. ان تمتلك الشركات القائمة والشركات التي تؤسس حديثاً وفق القانون الجديد تكنولوجيا حديثة في مجال نشاطها او براءة اختراع

مسجلة ويصادق عليها من جهة علمية ذات اختصاص يقدم مع طلب تأسيس الشركة وذلك لاستثمار التكنولوجيا او براءة الاختراع علماً أن لا وجود لشركة في العالم ليس لديها تكنولوجيا في مجال نشاطها.

٢. السماح بتأسيس شركات مساهمة خاصة مشتركة عراقية واجنبية وتطرح اسهمها للجمهور لغرض الاكتتاب.

٣. ان تكون الاحكام الواردة في قانون الشركات الجديد منسجمة مع قانون الاستثمار الحالي.

٤. وضع آليات ديمقراطية لانتخاب اعضاء مجلس الادارة وعدم جواز انتخاب العضو لاكثر من دورتين متتاليتين وخلال ٨ سنوات مع جواز اعتماد الوكالة الرسمية لتمثيل الغير في الانتخاب وعدم جواز الانابة لانها موضع شك وتزوير.

٥. عدم خضوع المشروع الفردي الى احكام قانون الشركات والحاقه

بالجهات ذات العلاقة لأنه مبدأ غير منطقي وغير عملي.

٦. اعفاء المعامل الصناعية المتوقفة عن العمل من زيادة رأسمالها ويتم دعمها وحمايتها من المنافسة الاجنبية لحين تمكينها من اعادة نشاطها.

٧. اعفاء المعامل الصغيرة من احكام قانون الشركات الجديد والحالي حيث سبق وتم اخضاعها بشكل قسري في العهد السابق ما ادى الى قيام اصحابها بغلق مصانعهم في ذلك الوقت.

٨. ان يتم نص في عقد تأسيس الشركات العامة والخاصة والاجنبية على تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي للعاملين فيها وتوفير ظروف العمل الامنة والصحية وكذلك التزام الشركات الاستثمارية التي يتم التعاقد معها مثل شركات النفط الاجنبية بضرورة شمول هذه العقود بنص يتضمن تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي والصحي للعاملين فيها.

## (المدى الاقتصادي) ترصد ظاهرة في الأسواق المحلية

# المواد المستعملة ملاذ العوائل الفقيرة برغم مايشاع عن مضارها الصحية

■ بغداد / كريم محمد حسين

تصوير: سعد الله الخالدي

شكلت السلع المستعملة ظاهرة لافتة للنظر في الأسواق المحلية لاسيما خلال تسعينيات القرن الماضي إبان فترة العقوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق وانحسرت شيئاً فشيئاً الى ان عادت من جديد بعد العام ٢٠٠٣ .

وبرغم مايشاع عن مضارها الصحية ومدى جودتها للمستهلك إلا أنها تحمل بعداً اقتصادياً يتعلق بالظروف المعيشية ودخل الاسرة العراقية ولاسيما الاسر التي تقع تحت مستوى الفقر .

(المدى الاقتصادي) أستطلعت آراء المتعاملين بها وبعض مقتنيها لتشخيص ابعاد واسباب انتشارها

في الاسواق المحلية .

احمد عبد علي صاحب محل مواد مستعملة يقول : هي مواد نوعاً ما جيدة من حيث الصنع والمنشآت ذات سمعة جيدة كذلك الاسعار بدورها تسهم في عملية التدبير بالنسبة لدخل المستهلك أي اسعار هذه المواد عادة تكون اقل بكثير من المواد الجديدة اضافة الى جودة ومنشأ الجديد الذي بات محيراً ومشكوكاً في ما هية صناعته وتجميعه فانا مثلاً اجلب الاثاث الخليجية المستعملة فأراها جيدة جداً من حيث المتانة والموديل والسعر والاقبال عليها جيد بل وصل الى حد الحجز المسبق كونها جربت في المنازل عكس الاثاث الجديدة سواء من تركيا او مصر فهي مرتفعة السعر ولا تصمد كثيراً امام ظروف المستهلك العراقي وذلك لهشاشة المواد المصنعة فيه وعادة تكون من النخب الثالث في عملية التصنيع ناهيك

عن التخزين السيئ والنقل المرتفع اسعاره .

اياد الجابري - محل بيع ثلاجات وصوبات مستعملة: معظم المواد المستعملة من ثلاجات ومدافئ تأتي من الخليج وخصوصاً الامارات وهي ليست مواد مستعملة من قبل دولة الامارات بل يتم استيرادها من قبلها خصيصاً الى العراق واغلب مناشيء المواد هي اوروبية واستعمالها قليل أي لا يتجاوز العام وادائها جيد إلا في بعض المواد حيث يكون هناك عطب ما فنقوم بتصليحه كون قطع الغيار الخاصة بهذه المواد يتم استيرادها ايضاً اما بالنسبة للاسعار فهي مناسبة ويتلقفها اصحاب الدخل المحدود ومن خلال التجربة اتضح بان هذه المواد ذات قدرة جيدة وفي احيان كثيرة افضل من السلع المستوردة الجديدة خصوصاً تحملها لتيار الكهرباء المتذبذب والظروف الاخرى التي تسبب العطب ويصعب اصلاحها، اما بالنسبة لي فأني استورد كميات كبيرة صيفا وشتاءً واقوم بتصليحات كثيرة للمشتري خصوصاً اصحاب الدخل المحدود حيث اقوم ببيع تلك المواد وفق نظام التقسيط ناهيك عن عملية التبديل واعتقد ان المواد المستعملة مرغوبة ومطلوبة لدى الاغلبية الكبيرة من المواطنين ومعظمهم من المحافظات حيث محدودية الدخل والبطالة والازمات الاخرى .

فلاح عبد المجيد مدرس : ارى في السلع المستعملة والمعروفة في السوق حالياً جوانب عدة منها سلبية وأخر ايجابية، السلبية هو انها مستعملة ومهما تكن فانها قد تنقل امراضاً خصوصاً اذا كانت ملابس او موبليات بالاضافة الى بعض المواصفات التي تكون مفروضة على المستهلك لان استيرادها عشوائي وهي بطبيعة الحال فائضة عن حاجة المستهلك تلك الدولة التي جاءت منه أي لن يكون هناك اختيار، اما ايجابيات السلع المستعملة فهي اسعارها المناسبة ومئاتها قياساً بمواصفات السلع الصينية المقلدة او التاييلندية او التركية ناهيك عن توفر قطع غيارها وهذه السلع كثيرة ومتنوعة وتسمى (البالة) فهناك بالة الثلاجات والتلفزيونات والصوبات والمكيفات وهناك ايضاً بالات السيارات والملابس والموبليات

واجهزة سلكية ولاسلكية من موبليات واجهزة تحكم فالسوق اليوم يعج بهذه البضائع وتلقى رواجاً وطلباً في كل مكان خصوصاً المحافظات الحدودية واعتقد ان هذه الحركة المستمرة في السوق بين الجديد والمستعمل تعتمد على القوة الشرائية لدى المستهلك الذي تحسن وضعه المعيشي في الأونة الاخيرة خصوصاً الموظفين والتجار والمتقاعدين واصحاب المهن والحرف وهذا مؤشر يبشر بالخير .

جليل الجبوري صاحب معرض سيارات الاخوين: اعمل في معارض السيارات منذ فترة طويلة بيع وشراء السيارات الحديثة والقديمة اما عن طريق الاستيراد او السيارات من موديلات قديمة والعملية هنا هي عرض وطلب اما فنحن نستورد من دول الخليج السيارات المستعملة ويطلق عليها سيارات (البالة) ايضاً ومن خلال تجربتي في هذا المجال اجد هذه السيارات اوفر حظاً في العرض والطلب وهذا يعتمد على عدة اسباب منها وفرة قطع الغيار ورخصها وكذلك متانتها قياساً بالسيارات الحديثة اضافة الى الاسعار التي تعد مناسبة للمواطن الذي يود اقتناء سيارة كذلك سهولة عملية البيع والشراء كون هذه السيارات ذات موديلات مختلفة واقتصادية من حيث صرفيات الوقود وتحمل ظروف العراق لانها مصممة لدول الخليج وهناك تشابه في الاجواء والظروف بين العراق ودول الخليج .

حوراء علي موظفة: ان المواد المستعملة صحيح هي اقل سعراً من المواد الجديدة كذلك جودتها لكنها تبقى تشوبها العيوب ولا يمكن اصلاحها ومن جانب اخر معظم الناس تنظر اليها نظرة معيبة كون الفرد العراقي هو من بلد غني بثرواته فلماذا يقتني فضلات الشعوب الاخرى سواء كانت ملابس او اجهزة او موبليات؟ فنقول حوراء اليس من حقنا ان نقتني الجديد والجيد طالما هناك اموال واستيراد مفتوح ومناشيء عالمية كثيرة من حولنا؟ فلماذا هذا الازلال والاستهانة وعلينا ارتداء سقط متاع الاخرين الذين هم اقل منا ثروة ورقعة وحضارة وعلى الدولة ان تعي هذا الحق وهذا التعامل مع المواطن وعليها ايضاً ان توفر كل ما هو جيد وجديد والكف عن

استيراد المواد الصينية الرديئة والمقلدة والتي تستنزف مدخراتنا ومن دون طائل وعلى التجار ان يراعوا هذا الجانب ويتنازلوا عن جشعهم والانتان ببضاعة جيدة ومن مناشيء جيدة ايضاً؟

عادل سالم اعمال حرة: ارى في المواد المستعملة حالياً هي فرصة متاحة للعاطلين عن العمل ان يسيروا ظروفهم

في بيع هذه المواد لانها باتت تشكل اهمية للبائع والمستهلك كونهم من مستوى واحد وهو فقر الحال وقلة الحيلة

حالياً فهذه المواد هي الارخص سعراً وجودة لا بأس بها مقارنة بالسلع الجديدة ذات المناشئ الرديئة فترى الاقبال عليها دائماً وفي موسم حيث تستطيع العائلة الفقيرة وعدد نفوس افرادها أكثر من ستة اشخاص ان تكسو

هذه العائلة افرادها بمبلغ قد يصل الى سعر مادة واحدة جديدة ومعظم الناس اليوم يعاشون على هذه السلع المستعملة سواء في البيع أم الشراء والاستهلاك طالما الحكومة قد سحبت يدها عن مواضع كثيرة فلا فرص عمل، ولا توظيف مع ارتفاع الاسعار في كل المناسبات فمن أين يأتي الرزق؟ كنا نعول على الاستثمارات وعلى الخدمات كي نعمل ونحسن وضعنا المعيشي لكن شيء حدث من ذلك فالعمل (بالبالات) هو الفرصة المتاحة والقريبة من المواطن الفقير .



## مشاركات ورشحات الاقتصاد

### □ طلب مشتق

الطلب على عنصر من عناصر الإنتاج ينتج عن الطلب على السلعة النهائية التي يدخل هذا العنصر في إنتاجها فالطلب على اطرار السيارات ينتج عن الطلب على السيارات.

### □ مشتقات

ادوات استثمارية حديثة نشقت قيمتها من ادوات قائمة فعلا في السوق الفورية مثل الاوراق المالية والعملة والنفسية والحاصلات الزراعية ويجري تداولها في بورصات الخيارات والعقود الأجلة.

### □ قواعد الافصاح

القوانين والقواعد التي تلزم بإفادة العميل بالتكاليف المالية والشروط الأخرى المرتبطة باتفاقية القرض او معالجة التأخير في السداد.

### □ تقسيم العمل

وسيلة لتنظيم الإنتاج حيث يتخصص كل عامل في جزء من العملية الإنتاجية ويؤدي تخصص العمالة الى ارتفاع عوائد اجمالي الناتج لأن العامل يمكن ان يكون أكثر مهارة في القيام بمهمة معينة ولأنه يمكن ادخال المكنة المتخصصة لاداء اعمال فرعية محددة بدرجة أكبر من الدقة.

### □ سوق ثانوي

هيكل من هياكل الاسواق يكون فيه عدد البائعين اثنين فقط.

### □ وفورات نطاق

اقتصاديات إنتاج سلع او خدمات متعددة توجد عندما تكون تكلفة إنتاج السلعة (أ) والسلعة (ب) معا اقل من تكلفة إنتاج كل منهما منفردة.

### □ مرونة

تعبير يستخدم كثيراً في علم الاقتصاد للتعبير عن مدى استجابة احد المتغيرات للتعبير في متغير آخر فمرونة (س) مقابل (ص) تعني التغيير النسبي في (س) لكل تغير بنسبة ١٪ في (ص).

### □ خدمات تأجير معدات

شراء الاجهزة نيابة عن عميل البنك وقيام البنك بتأجيرها له مقابل مدفوعات ايجارية عدة.

### □ وفورات سائلة خارجية

اوضاع يعرض فيه الإنتاج والاستهلاك تكاليف لا يتم تقويضها لأطراف أخرى. مثال على ذلك التلوث.

### □ خدمة تحصيل ديون

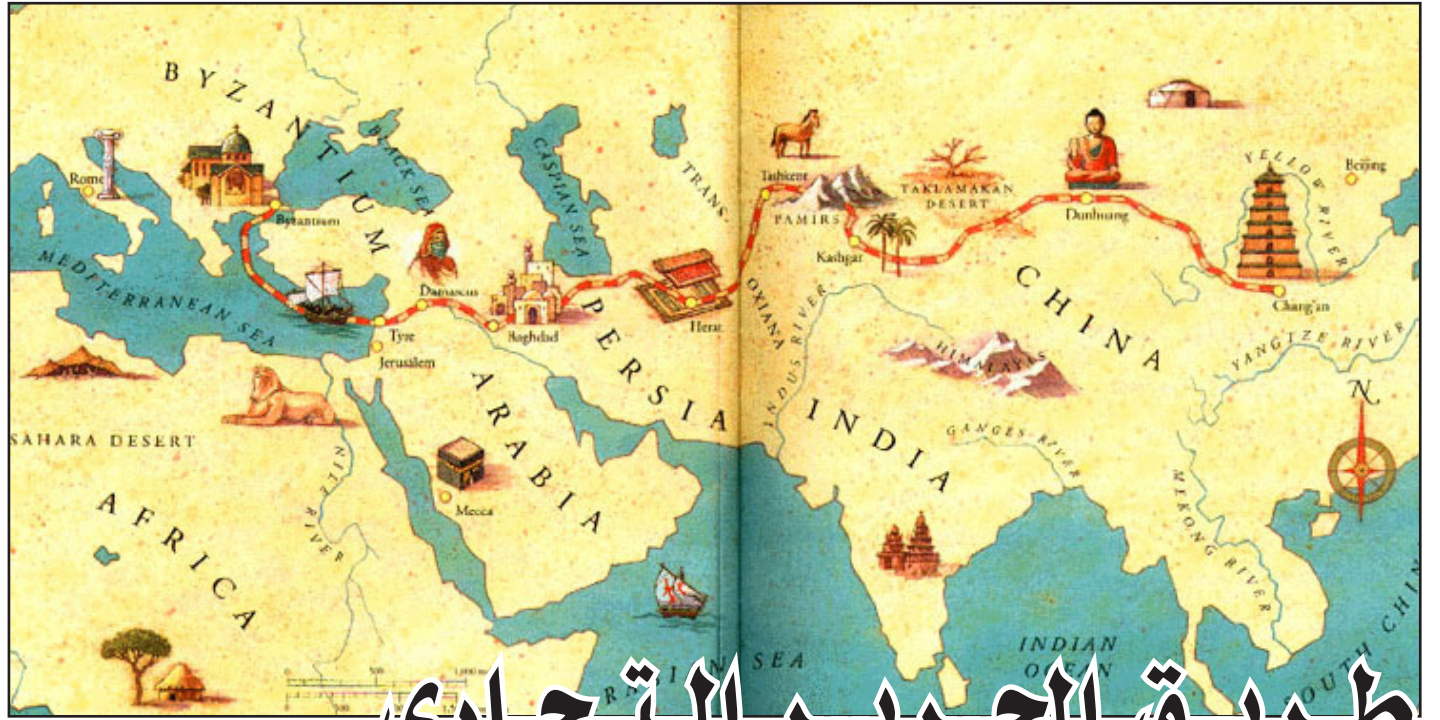
حينما تقوم شركة ببيع الديون المستحقة لها يخضم لشركة تحصيل تتولى بدورها استرداد الديون.

### □ هندسة مالية

عملية البحث والتطوير من اجل منتجات او خدمات مالية جديدة تلبى احتياجات المستهلك وتحقق ربحية.

### □ بضاعة تامة الصنع

المنتجات المصنعة التامة الجاهزة للبيع وايضا حساب المخزون المحتفظ به لمثل هذه المنتجات.



# طريق الحرير التجاري

## ■ إعداد / المدى الاقتصادي

اكتشف الصينيون صناعة الحرير نحو سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد، وعرفوا في هذا الوقت المبكر فنوناً مبهرة لإتقان صنفته وتطويره. وقد أذهلت هذه الصناعة الناس قديماً، فسعوا لاقتناء الحرير بشتى السبل، حتى أنهم كانوا يحصلون عليه مقابل وزنه بالأحجار الكريمة. وقبل خمسة آلاف سنة، بدأ الحرير يأخذ طريقه من الصين إلى أرجاء العالم. ليس الحرير وحده بالطبع، وإنما انسربت معه بضائع كثيرة، ما لبثت انتقالها من الصين وأقصى آسيا، إلى أواسط آسيا وشمال أفريقيا ووسط أوروبا؛ أن اتخذ مسارات محددة، عرفت منذ الزمن القديم باسم طريق الحرير.

في واقع الأمر، فإن طريق الحرير لم يكن طريقاً واحداً، وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طرق أكبر أو بالأحرى في طريقين كبيرين، أحدهما شمالي (صيفي) والأخر شتوي كانوا يسلكونه في زمن الشتاء، والذي يجمع بين هذه السبل والمسارات جميعاً، هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب، لتمر في طريقها ببلدان ما لبثت أن ازدهرت مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم.

وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وظلت منتظمة لألف وخمسمئة سنة تالية، كان طريق الحرير خلالها معبراً ثقافياً واجتماعياً ذا أثر عميق في المناطق التي يمر بها. لم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة، وإنما تجاوز (الاقتصاد العالمي) إلى آفاق إنسانية أخرى، فانتقلت عبره (الديانات) فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام وانتقل عبره (البارود) فعرفت الأمم الحروب المحترمة المدمرة، وانتقل عبره (الورق) فحدثت طفرة كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهل الورق أمره، وانتقلت عبره أنماط من (النظم الاجتماعية) التي كانت سنخاً، لولاه، مدفونة في حواضر وسط آسيا.. غير أن النشاط الاقتصادي، ظل دوماً هو العامل الأهم، الأظهر أثراً. ويكفي لبيان أثره وأهميته، أن طريق الحرير أدى إلى تراكم المخزون العالمي للذهب، في الصين، حتى أنه بحلول القرن العاشر الميلادي، صارت الصين وحدها، تمتلك من مخزون الذهب قدراً أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة.

ومن اليابسة إلى البحر، انتقل الاقتصاد العالمي نقلةً كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمناً من الطرق البرية. وقد تزامن ذلك مع اشتعال الحروب المغولية- الإسلامية بقلب آسيا، وشيخاً فشيخاً، اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع، والثقافات

من نسج العنكبوت. ومع انتقال الحرير الصيني إلى الخارج، عرف الغربيون الحرير كما عرف الصين. و في العصور القديمة أصبح الحرير الصيني بضاعة انتقلت وبيعت إلى مكان أبعد ووصل حجمها التجاري إلى الأعلى وبلغ سعرها الأعلى وربحها الأكثر تدريجياً في التجارة العالمية. وإلى جانب الحرير، أعجبت بلدان الغرب بخزفيات الصين ومنتجاتها اللكية ذات الجاذبية الشرقية.

وفي "طريق الحرير"، كانت الثقافة المادية متبادلة، فقد حمل شعوب مختلف بلدان أوروبا وآسيا منتجاتهم المتنوعة إلى الصين أيضاً.

ان طريق الحرير ممر كانت الصين تمر به في تبادلها التجاري البري مع جنوب آسيا وغرب آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا ويسمى بطريق الحرير بسبب نقل حجم كبير من الحرير والمنسوجات الحريرية الصينية الى الغرب عبر هذا الطريق. واكتشف علماء الآثار ان طريق الحرير تشكل اساسا في اسرة هان الصينية في القرن الاول قبل الميلاد وحينئذ اتجه طريق الحرير الجنوبي الى افغانستان واوزبكستان وايران غربا حتى مدينة الاسكندرية المصرية والطريق الاخر مر بباكستان وكابول الافغانية حتى رأس الخليج ويمكن الوصول منه الى ايران وروما.

وفي الفترة ما بين القرن الثاني قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي كان على طول طريق الحرير اربع دول امبراطورية كبرى وهى روما في أوروبا وبارثيا في غرب آسيا ( ايران القديمة ذات النظام العبودي) و كوشان في آسيا الوسطى ( الدولة تسيطر على آسيا الوسطى و شمال الهند) واسرة هان الصينية في شرق آسيا. وان تشكيل طريق الحرير جعل هذه الحضارات العريقة تتبادل وتتأثر بعضها ببعض وبعد ذلك تتطور اية حضارة بصورة منعزلة عن الأخرى.

تكثفت الاتصالات بين الشرق والغرب عبر طريق الحرير المكون من شبكة طرق معقدة. وتقول سجلات تاريخية صينية ان الجوز والخيار والفلل الاسود جلبت من الغرب. وفي فترة اسرة تانغ ما بين القرن السابع والقرن التاسع الميلادي ازدهر طريق الحرير اكثر حيث جلبت الى الصين الطيور والحيوانات النادرة والمجوهرات والتوابل والاولان الزجاجية والعملات الذهبية والفضية من الغرب والموسيقى والرقص والاطعمة والازياء وزخارفها من غرب آسيا وآسيا الوسطى وفي الوقت نفسه صدرت المحصولات والمنتجات والتكنولوجيا الصينية مثل الحرير وصناعة الورق و فن الطباعة والاولان المطلية باللح والاولان الخزفية والديناميت والبوصلة الى الخارج عبر طريق الحرير ما قدم مساهمة مهمة للحضارة العالمية.

الإنسانية، تنتقل في مسارات بحرية منتظمة، تتجه عبر المحيط الهندي من حران آسيا الجنوبية، إلى شمال أفريقيا مروراً من البحر الأحمر، لتستلم القوافل البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس، لتنقلها إلى المراكب الراسية في نجر دمياط وما حوله من موانئ مصرية.. وفي هذا الزمان، كان ممالك مصر يتقاضون رسوماً عالية مقابل هذه (الوصلة) حتى أنهم كانوا، مثلاً يحصلون على الفلفل الأسود وزنه ذهباً.

وازدهرت مصر المملوكية حيناً من الدهر، حتى اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، فصارت السفن تحف جنوب آسيا، لتمر بحواف أفريقيا، فترسو على موانئ شبه جزيرة أيبيريا.. فازدهرت البرتغال وإسبانيا، وانطقت مصر أواخر عصرها المملوكي وخلال عصرها العثماني.

ولما افتتحت قناة السويس، واتصل المسار البحري الآتي من آسيا إلى أوروبا، تغير الحال.. وانتظمت التجارة واستولدت قناة السويس مدناً مصرية من الصحراء فكانت السويس والإسماعيلية وبور سعيد وبور فؤاد، وكثيراً من نقاط حضرية أخرى موزعة على الحافة الغربية لمجرى القناة.

## نشأة طريق الحرير:

في عام ١٨٧٧، أطلق العالم الجغرافي الألماني F.Von Richthofen على طريق المواصلات لتجارة الحرير بشكل رئيسي فيما بين الصين في أسرة هان وبين الجزء الجنوبي والغربي لآسيا الوسطى والهند اسم "طريق الحرير". ويقصد ب"طريق الحرير" هو خط المواصلات البرية القديمة الممتد من الصين وعبر مناطق غرب وشمال الصين وآسيا كلها إلى المناطق القريبة من إفريقيا وأوروبا، وبواسطة هذا الطريق، كانت تجرى التبادلات الواسعة النطاق من حيث السياسة والاقتصاد والثقافة بين مختلف المناطق والقوميات.

## انتقال الحضارة المادية عبر طريق الحرير إلى الخارج:

بدأ الغرب يعرف الصين من انتقال الحرير الصيني عبر "طريق الحرير" إلى الخارج. في عهد أسرة تانغ، بلغت صناعة الحرير الصينية الذروة، وازدادت أساليب نسجه وزخرفته. وقد ورثت المنسوجات الحريرية في عهد أسرة مينغ تقاليد لكثرة أنواعها وجمالها الزاهي منذ عهد أسرة تانغ، فاجتذبت تجار مختلف بلدان العالم بنوعيتها الممتازة. وعندما وصل الحرير الممتاز النوعية والزاهي الألوان إلى الغرب أعجب به الغربيون شديد الإعجاب، فقد مدح الشاعر الروماني ويجير الحرير الصيني بأنه أجمل من الزهور وأرق

(المدى الاقتصادي) تنشر ترجمة كتاب.. ستراتيجية التجارة الأمريكية:

# التجارة الحرة مقابل التجارة القانونية

الجزء الثامن

تأليف: دانيال دبليو. دريزنر

ترجمة: فضيلة يزل

التقرير الحكومي الرسمي (ب): نقاط تقاطع التجارة وقانونها

لماذا يؤثر القانون على التجارة؟

لقد تم إيقاع القانون المحلي بحبال التجارة منذ بداية التسعينيات. فالمفاوضات ضمن الاتفاقية الدولية للتجارة والتعرفة الكمركية والاتفاقية التي خلفتها، جعلت منظمة التجارة العالمية تحوّل الكثير من تركيزها بعيداً عن مسألة تخفيض التعريفات الكمركية لضمان ان التباينات في القوانين أو الأنظمة القومية لا تتدخل بالتجارة الدولية. حدث ذلك في جزء كبير منها لأن الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية نجحا في تقليص القيود التجارية على صعيد واسع. بالنسبة لمعظم مناطق تجارة السلع (باستثناء المنتجات الزراعية والنسيجية والملابس)، كانت التعريفات الكمركية وحصصها في ادنى المستويات منذ إكمال دورة اوروغواي لمباحثاتها في 1994. الإجراءات مثل اتفاقية المعوقات التقنية للتجارة (تم التفاوض عليها خلال دورة طوكيو) واتفاقية اللوازم الصحية والإعشاب الصحية (تم التفاوض عليها خلال دورة اوروغواي) حاولتا ترويض مبادئ (التعامل القومي) والوضع المفضل تقريبا لدى الشعب في البنى التنظيمية المختلفة الموجودة في البلدان المختلفة.

قد تظهر القضايا التنظيمية أيضاً في عملية التسوية. الخلاف في منظمة التجارة العالمية- وفي مفاوضات جولة الدوحة تحال الخلافات التجارية الى القضاء الأمر الذي يشجع كلا من أمريكا والاتحاد الأوروبي الى إحالة الخلافات الطويلة الأمد الى منظمة التجارة العالمية ومنها القضايا التي تتراوح بين الدفاع عن الإعانات المالية والأطعمة المعدلة وراثياً لدى منظمة التجارة العالمية هيئة قضائية تفصل في النزاعات بمثل هذه التشعبات الهائلة التي تشكل مخاطر كبيرة وتكاليف باهظة لجميع الأطراف المعنية. يعرض عدد كبير من الخلافات التجارية الحالية عبر الأطلسي نزاعات فلسفية عميقة الى جانب الأسلوب المناسب للحكومة لتنظيم اقتصاد السوق. على سبيل المثال، في أواخر الثمانينيات فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على استيرادات لحم البقر الأمريكي الذي تمت معالجته بهرمونات النمو. أبلغت الولايات المتحدة منظمة التجارة العالمية بالقضية مبينة ان حظر الاتحاد الأوروبي يتعامل بشكل سيء مع صادراتها. أخذت الهيئة القضائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية جانب الولايات المتحدة، وحكمت بأن قوانين سلامة الأغذية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي لا تعتمد على دليل علمي يؤكد ضررها (الأمر الذي يمكن تبريره)، بل بالأحرى بدت مصممة لمنع الاستيرادات الأمريكية. تجاوز الاتحاد الأوروبي مع الرأي العام المحلي. على أية حال، رفض تمييز حكم الهيئة القضائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما

أهل أمريكا لأن تعامل الاتحاد الأوروبي بالمثل من خلال فرض عقوبات اقتصادية على بعض منتجاته، لكن الحظر على لحم البقر بقي ساري المفعول. من المحتمل اننا سنرى رداً على هذه النتيجة من خلال الأطعمة المعدلة وراثياً. عندما تقوم نزاعات أمريكا والاتحاد الأوروبي على عدد كبير من هذه القضايا فان القوى العظمى الاقتصادية الخاسرة هي التي من غير محتمل ان تقبل بحكم منظمة التجارة العالمية اذا طلبتها بتغيير لوائحها وقوانينها المحلية، عدم الالتزام الدائم بقرارات المنظمة من قبل اي من الدول التجارية الرئيسة يضرب شرعية وفاعلية إجراءات المنظمة في نظر كل الممثلين المشاركين، ويجعل من الصعب استخدام منظمة التجارة العالمية كمئبر يدافع عن المصالح التجارية الأمريكية المتطورة.

في السنوات العديدة القادمة، اهتمامات تنظيمية جديدة ستصبح مرتبطة بشكل معقد بسياسة الدولة والسياسة التجارية. وتمثل الخدمات مثل المالية وبرامج (السوفت وير) حصة متزايدة دائماً في التدفقات التجارية، وبمرور الوقت تصبح السلع والخدمات في قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والقانون أشياء يمكن المتاجرة بها. سيحول المفاوضات التجاريون تركيزهم بشكل طبيعي الى هذه القطاعات كذلك.

ان مثل هذه الخدمات لم يسبق ابدأ ان تم التفكير فيها على انها بضائع قابلة للمتاجرة، لذا لم تفرض عليها تعريفات كمركية او حصص تمنع الاستيرادات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك تمتلك هذه القطاعات قوانين محلية واسعة تعمل كمعوقات مؤثرة بالتبادل التجاري العالمي، لأن أغلب هذه القوانين معدة أصلاً للجمهور المحلي، هذه السياسات ستكون أصعب كثيراً من التعريفات الكمركية ونظام الحصص كي تنسجم مع الاتفاقيات الدولية. عامل مساهم في كثافة المعوقات التنظيمية هو ان الكثير من هذه الخدمات يمكن المتاجرة بها. النقل الجوي، التعليم، الاتصالات، المرافق الأخرى. كانت تتم إدارتها تقليدياً من قبل مؤسسات تجارية تملكها الدولة.

ان الكلفة السياسية المحلية لتغيير هذه القوانين ستكون هائلة؛ وهذه القوانين بمصلحة شخصية ستعمل بشدة ضد أي تغيير مقترح في الوضع الراهن، وظهور تحالف كبير لهيئات المجتمع المدني المعادية للتجارة سيضعاف المشكلة فقط.

## التجارة والأنظمة القانونية: نقد راديكالي

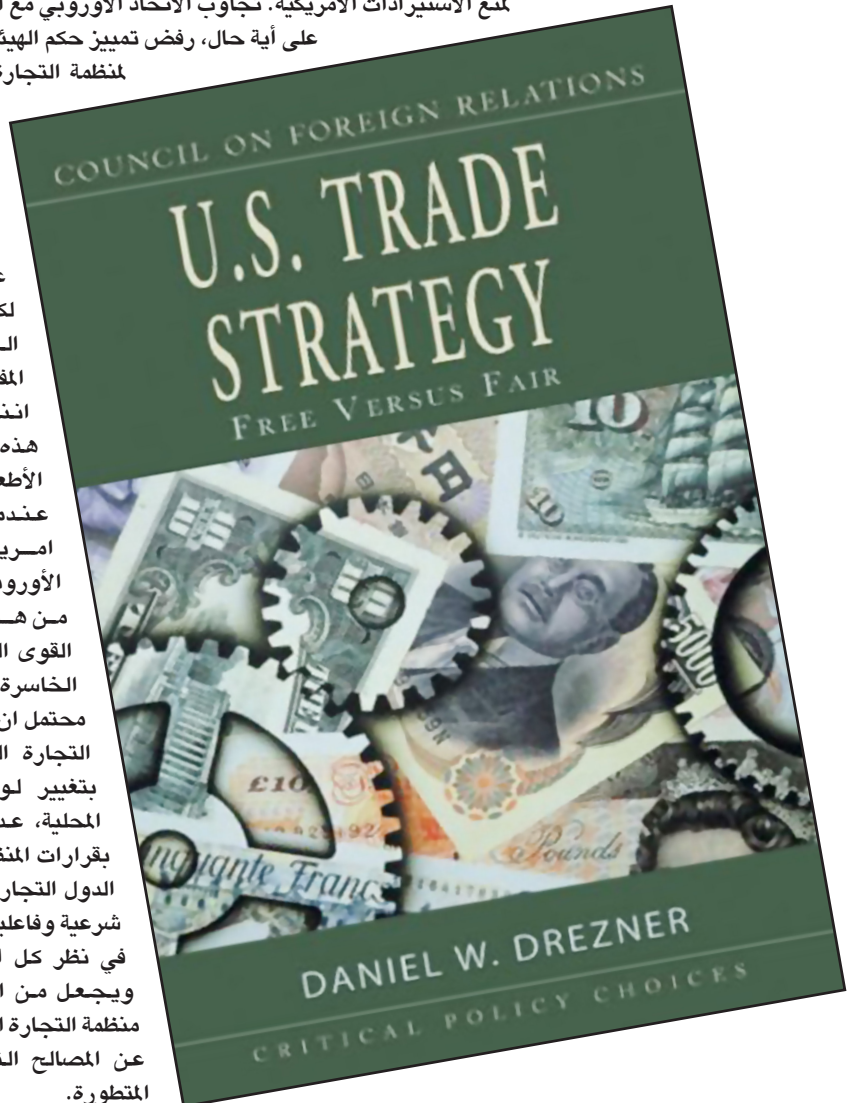
العمل وصحة المستهلك وحركات بيئية كلها أصبحت تشك كثيراً بفضائل التوسع التجاري المستقبلي، والنسخة الأخيرة من انتقادها هي ان التحرر الاقتصادي يشجع (سباقاً الى ابعد حد) لا يمكن تفاديها في المعايير التنظيمية حول العالم. ووفقاً لهذا المنطق، ان إزالة قيود الاستثمار والتجارة يحرر شركات متعددة الجنسيات لتنظيف أرضية لموقع الإنتاج حيث يمكنهم الحصول على أعلى نسبة من الأرباح السياسات الوطنية مثل الحماية المشددة على الاتحادات أو التفتيش الصحي الصارم أو القوانين البيئية المشددة ظاهرياً تقلل الأرباح من خلال ارتفاع كلف الإنتاج، ستنشغل الشركات لذلك في (موازنة تنظيمية) تنتقل الى البلدان هي ومعايير العمل المتساهلة ومستويات الأجور المنخفضة، خشية فقدان قاعدتها الضريبية وارتفاع البطالة، وليس لدى البلدان سوى خيار بسيط، لكنه لخفض معاييرهم الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي وتفاذي تهريب رأس المال.

دور الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفات الكمركية ومنظمة التجارة العالمية في تسهيل التحرر حرم هذه الشركات من إمكانية التوسع التجاري مستقبلاً. فقد أصدرت محكمة الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفات الكمركية /منظمة التجارة العالمية أحكاماً ضد القوانين البيئية في أمريكا مثل قانون نظافة الهواء وقانون حماية الثدييات البحرية، وقد حدث ذلك بشكل مميّز جداً فيما يسمى قضية (سمك التونا/الدولفين)، وفيهما حكمت الهيئة القضائية التابعة للاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفات الكمركية ان قوانين الولايات المتحدة تطلب من صيادي سمك التونا استخدام شبك الدولفين الآمنة الميزة لدى الصيادين الأجانب، بينت النشاطات المضادة للعوامة ان هذه القضايا تمثل بيروقراطية تجارية دولية تندفع بشكل مسعور.

ان مصداقية هذه الادعاءات يمكن تحديها وفقاً لأسس عدة. هناك دليل بسيط على دعم الادعاء القائل اننا نشهد "سباقاً الى ابعد حد" في العمل او المعايير البيئية. البحث يدعم المؤسسات الدولية المتعددة. مؤسسة التطوير والتعاون الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي- التي بحثت الادعاءات القائلة ان التحرر التجاري يقلل المعايير التنظيمية ولا يجد دعماً لقضيته. لقد وصلت التحليلات الأكاديمية الى النتيجة نفسها. في الواقع، اذا كان هناك اي شيء، فهو وجود علاقة ايجابية بين التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر والتنظيم الفعال. لأن أسواق الاستهلاك الكبيرة جداً موجودة في العالم المتطور، والقوانين التنظيمية الصادرة في هذه الدول تصبح في اغلب الاحيان معياراً واقعياً للمنتجين في كل مكان.

وكما هو الحال بالنسبة للادعاء القائل ان منظمة التجارة العالمية تلغي القوانين التنظيمية الأمريكية، فان نظرة دقيقة تكشف حقيقة عميقة جداً. في العقد الماضي، أظهرت منظمة التجارة العالمية رغبتها الشديدة لقبول اللوائح والقوانين المحليين لحماية البيئة كونها تنسجم مع التزامات منظمة التجارة العالمية، بشرط أنهم يستخدمونها بطريقة لا تميزها امام المنتجين الأجانب.

ان قرارات منظمة التجارة العالمية التي اثار غضب الشركات الناشطة الذي كان بسبب استخدام الحكومة الأمريكية لهذه القوانين بطرق تنافي الإجراءات القانونية الدولية، فقد أجبرت الحكومة الفيدرالية على التصرف بهذا الاسلوب بسبب الدعاوى التي رفعت من قبل المنظمات غير الحكومية في المحاكم المحلية.



# سوق الأسهم المالية

## الجزء الاول

تأليف: ريك هافر & سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

## مقدمة السلسلة

عند تصفحك لاي صحيفة في اي يوم فأنت ستجد العناوين التالية:

"أوبك تتهم مجاميع التوريد بارتفاع الاسعار"  
"المجاميع التجارية تحذر من خطر الاستيلاء على المقترحات"

"سعر الدولار حقق ارتفاعاً مقابل الين استمر لمدة عامين"

"ارتفاع الطلب على السلع الامريكية المعمرة بنسبة 3,3٪"

"تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي ازاء تزايد في مخاوف الاتحاد الفديريالي"

لعل تلك العناوين تبدو لك ايها القارئ العزيز كلاماً غامضاً حيث يجد معظم الناس الكلام الاقتصادي كلاماً غير مرغوب فيه و لا سبيل لفهمه، الا ان ذلك الكلام و بفعل القوى الاقتصادية التي اثرت و بعمق في مجرى حياتنا اليومية اصبح كلاماً مألوفاً من حيث المبدأ التجاري و الاقتصادي و اساسياً في لعب دور فعال في رفاهيتنا.

فبدءاً من نسبة الفائدة المفروضة لزيادة اسعار الوقود و سوء تصرف الشركات وصولاً الى تقلبات سوق الاسهم المالية و الى أثار الاحتجاجات و الاضراب و الكوارث الطبيعية عبر البحار و التي وصلت الى وطننا (امريكا).. كل هذه تعد أموراً اقتصادية.

لذا فإن الاقتصاد ليس فكرة غامضة و كما اكد روبرت دو فال الرئيس و المدير التنفيذي للمجلس الوطني

للاقتصاد

و التعليم اكد

على اهمية

معرفة الشباب

في امريكا

بأن التعليم

الاقتصادي

ليس خياراً

فالثقافة

الاقتصادية

ثقافة ذات

دور فعال ولها

اهمية الثقافة

التعليمية

نفسها، وتعلم

الاقتصاد مهارة

تساعدك على

فهم مجريات

الحياة سواء

كانت على

نطاق عالمي

أم على نطاق

دفتر الشيكات

الخاص بك

و في نهاية

المطاف ستكون

قادراً على

اتخاذ القرارات

الصائبة و

الحكيمة في

ما يخص

شؤونك المالية

في الحاضر و

المستقبل.

ان هدف هذا

الكتاب، الذي

هو من دليل

في السوق الاجنبية و الى حال بنيتها التي من المحتمل ان تكون مرتبطة بتطور الاقتصاد.

يمثل سوق الاسهم المالية في الحاضر تنويجاً للتطور الكبير في الاصول المالية و الاجراءات التي يتم التداول من خلالها سواء كان داخل امريكا او خارجها. ان تداول الاسواق القديمة للاسهم المالية في الشركات امرٌ مستمر الى يومنا هذا.

تسمح التبادلات التجارية لاسواق البورصة الحديثة بالمزيد من الاصول الاكثر تطوراً إضافة الى العديد من الخيارات و المشتقات الاخرى و ماشابه ذلك من اشياء وهو الامر الذي تعرضه جميع اجزاء الاسواق التجارية و يرجع سبب تطور التداول بالموجودات التجارية الى توفير الوسائل التي يتم التعامل بها و التي تخدم ذلك الغرض.

فمنذ الايام الاولى لاخترع التلغراف و الهاتف استخدم التجار هذه التقنيات التكنولوجية عبر المسافات البعيدة للتبادلات التجارية في التجارة بواسطة الاجهزة الكهربائية.

كما هو الحال في التبادلات التجارية في الرابطة الوطنية لسماسرة الاوراق المالية ألبا و التي بلا شك تقلل من الزحام الحاصل عند تجمع التجار و جهاً لوجه لذا تضمن تلك الوسائل و التقنيات المستخدمة السرعة و الفعالية اللازمتين للحصول

على المعلومات، و بالتالي يستطيع التجار المعاصرون مشاهدة تقلبات الاسهم الخاصة بهم عبر حواسيبهم المحمولة قد يخلق هذا الطريق للحصول على المعلومات مشاكل في تنظيم السوق.

حيث تم اهمال تقنيات تنظيم السوق التي استخدمت سابقاً و استبدلت بالتقنيات و المنتجات الحديثة.

يقول الخبراء القدماء في هذا المجال ان السوق تستمر في تخصيص رؤوس المال سواء كانت هذه التنظيمات تعيق او تساعد السوق التجارية الا ان بعض الأدلة تشير الى ان السوق المتسببة التنظيم

تقود الى نتائج غير مرغوب بها.

كان انهيار السوق عام 1929-1987 الذي بدأ عام

2000 الدليل على ان بعض النظم قد تكون ذات

جدوى حيث تم اكتشاف طرق التنظيم البارزة و

المتطورة لمفهوم انهيار سوق البورصة لكن من دون

القيام بأي محاولة لحل مشكلة ذلك الانهيار.

لا بد من استخدام لغة اقتصادية قد تكون غامضة

نوعاً ما عند تغطية اي موضوع اقتصادي مفضل

بعض المصطلحات المالية و الاقتصادية في سوق

الاسهم المالية. يجب ان تتخلل تلك اللغة الغامضة

الكلام الاقتصادي لكني أمل بأن لا يستخدم ذلك

الكلام الا عند الضرورة و على كل حال من الاحوال

نهدف الى تقديم تلك المادة بأسلوب واضح وجلي

وسهل الفهم فأن وفقنا في ذلك فلن يكون هذا الكتاب

الخير من نوعه في هذا الاختصاص.

ساعدنا عدد من الاشخاص في ايجاد هذا الكتاب على

ارض الواقع ونود أن نشكر: نيك فيلبسون محرر

كبير في الاعمال الاقتصادية و التجارية في دار

غرينود للنشر. و ويسلي تروت محرر السلسلة

لمساعدتنا و تشجيعنا إضافة الى التعليقات القيمة

التي اعطانا اياها، ايضاً ديفيد أمبل لمساعدتنا في

البيانات الخارجية و نشر ستيفن ليسكوفسل

وجانية نوفوساد و شيلي اوتا و تريسي كرفت

التي قامت باعطاء التعليقات و جمعت بخبرة

المسرد الذي يرافق الكتاب و لذلك فنحن ندين لها

بالشكر الجزيل و نود ان نعترف بالفائدة العظيمة

التي حصلنا عليها من الاساتذة و المعلمين نشكرهم

جميعاً فالعديد من الاسماء التي لا تحصى ساعدتنا

على انشاء هذا الكتاب و نشكر كل من زوجاننا جيل

و ايلين و اطفالنا جميعاً لالهامهم ايانا و تسامحهم

معنا طوال وقت انشاء هذا المشروع. أملين بان

يعطي هذا المشروع الثمرة المرجوة.

غرينود للاقتصاد و الاعمال التجارية، هو تعزيز

لمحو الامية الاقتصادية و التطوير من قابليات صنع القرارات الصائبة. حيث تم نشر اجزاء من هذه السلسلة السبع خدمة للقارئ العادي و خريج الثانوية و طالب الكلية و مدير العمال و

المقاول و خريجي اقسام ادارة الاعمال التجارية و الاقتصادية الذين يبحثون عن شيء يجدي نفعاً لانعاش ذاكرتهم.

ألف هذا الكتاب خبراء في مجالاتهم لقرء ليسوا ذوي خبرة و يتحدث نهج هذا الكتاب عن المبادئ الاساسية التي من شأنها توسيع نطاق الفهم و ازالة الغموض عن الكيفية الحقيقية التي يعمل بها نظامنا الاقتصادي. فكل جزء من اجزاء هذا الكتاب هو امرٌ اساسي لتوسيع ذلك النطاق فإنه مزود بمقدمة ذات مساحة موضوعية إضافة الى التعاريف

الاصطلاحية و الموارد مشتقاً على جميع نشاطات المفاهيم الاقتصادية و يحوي ايضاً على العديد من العناصر مثل الجداول الزمنية و المعاجم و الامثلة إضافة الى الرسوم التوضيحية التي من شأنها نقل المفاهيم الاقتصادية الى واقعا حياتي و تمثيلها تاريخياً و بنصوص ثقافية.

كان اختيار عناوين سلسلة الكتب السبعة الصادرة في هذا الصدد من اختصاص المجلس الاستشاري و اعضائهم وهم: ألن كارسورد من جامعة فلوريدا الدولية، ألين رينولدز من معهد كاتو، روبرت سبك من جامعة كاليفورنيا لوس انجلس، ويسلي تروت من جامعة لويال مارمنت، و الترو ولياميز من جامعة جورج ماسون و جارلس وولف من شركة راند.

انا لكوني محرراً لهذه الاجزاء و الشاغل لمنصب رئيس المجلس الاداري للتحرير اريد ان اعبر عن تقديري لكل من هؤلاء الاشخاص فرداً فرداً لخدمتهم المتفانية في مساعدتي على نقل هذه السلسلة المهمة الى ارض الواقع و بين ايديكم و الاجزاء هي كالتالي:

الشركات: الفه و يسلي تروت من جامعة لويال ماري مونت.

المقالة: الفه ألين كارسورد من جامعة فلوريدا الدولية و مالن برا.

العولة: الفه روبرت سبتش و كريستوفر ثورنبرغ و حيني زا هو.

دخل جامعة كاليفورنيا و الثروة: الفه ألين رينولدز من معهد كاتو.

سوق الاسهم المالية: الفه ريك هافر من جامعة

الينوس الجنوبية و سكوت هين من جامعة تكساس

التقنية.

مع جزيل الشكر الى المحرر الاسمي نيك فيلبسون،

من دار غرينود للنشر، لتصويره فكرة الاجزاء

و تخويلها لصحافة غرينود. و ان الغرض الرئيس

لهذه الكتب و للسلسلة ككل هو كما قال و الترو

ولياميز هو ( ان ندفع بحدود الجهل الى الوراء).

## مقدمة شكر و تنويه

سيبدو هذا الكتاب صاعقة للقراء الذين تعودوا سماع التعقيدات في سوق الاسهم المالية لانه كتاب بسيط و مختصر و هدفنا ليس تغطية المشهد

الاقتصادي بأكمله و ما يضمنه من سوق البورصة و الموضوعات الاخرى هو اعطاء لمحة للأوجه المتعددة لسوق البورصة و للاسواق المالية أذنين بنظر

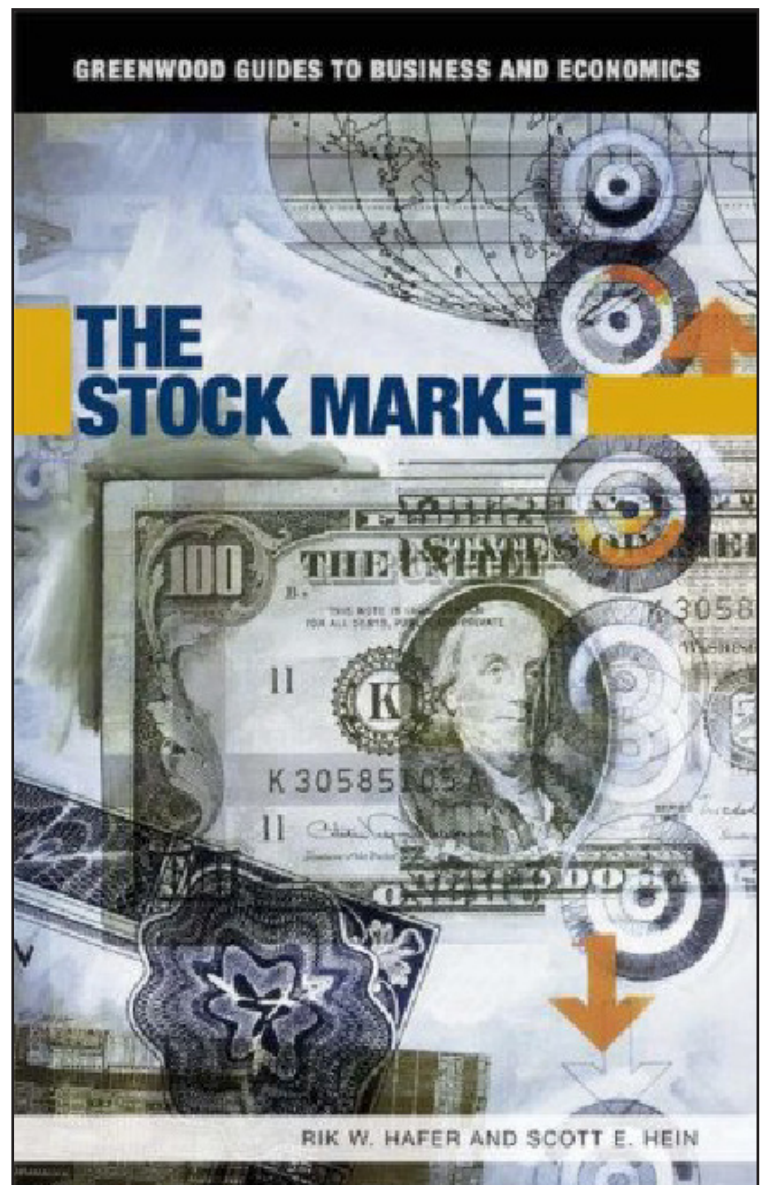
الحسبان ان لا تكون المعالجة ذات طابع حصري و انما ذات طابع شامل بما فيه الكفاية لاعطاء نظرة عامة لسوق الاسهم المالية من حيث نشأته

و تصنيفه و المعاملات المتداولة فيه و بالرغم من ان التركيز سيكون على البورصة الامريكية في المقام

الاول و لان جميع اسواق الاسهم المالية مترابطة

و بصورة متزايدة مع بعضها الا ان اطراف النقاش

ستجذب الى كيفية تطور بعض التبادلات التجارية



## اقتصاديات

## لغة الاقتصاد

## عباس الغالبي

وردتني عن طريق بريدي الالكتروني رسالة أستوقفتني كثيرا من أحد الخبراء الاقتصاديين المتخصصين المتابعين لما نكتبه في ملحنا الاقتصادي أشار فيها الى لغتي التي اكتب فيها والتي وصفها بالادبية التي تتميز بالطراوة وقال هذا الخبير أنه نزوع نحو تجريد الاقتصاد من الاسلوب المنهجي المصطلحاتي.

وبقدر ما أعزرت بهذه الالتفاتة القيمة التي لا تريد لمن يتحدث في الاقتصاد ان يخلصه من لغته الجافة الوعرة، فأنتي كنت أقصد ذلك كثيرا، وأعنيه تماما في اختيار الاسلوب الطري لانني في حقيقة الامر لا أكتب للنخبة الاقتصادية فحسب، بل ان خطابنا الاعلامي من خلال هذا الملحق الاقتصادي المتخصص هو موجه للسواد الاعظم من المتلقين وليس للنخب الاقتصادية فقط، وقد نوهنا في مقالتنا الاولى من هذا الاصدار، وهو مزيج من الموضوعات النظرية والعملية التي تعرض على هيئة مقالات وترجمات وتحليلات وتقارير وتحقيقات وأستطلاعات وحوارات وقصص خبرية، فضلا عن خطابنا مثلما هو موجه لأصحاب القرار الاقتصادي من حكوميين ومسؤولين فهو موجه ايضا الى النخب الاقتصادية ونحاول قدر الامكان ان ننقص دور المواطن البسيط لنعرض همومه ومشكلاته من دون ضوضاء أو شتيمة أو تعريض أو تجريح وفق الخطاب المعتدل الوسطي الذي تتبناه صحيفتنا.

وعدود على بدء، فأن الملاحظة التي وردت لنا من الخبير الاقتصادي العزيز هي غاية في الاهمية فيما اذا كان أصدارنا على هيئة مجلة اقتصادية محكمة نظرية، ولكن طبيعة الملحق الذي عقدنا العزم على أن نخرجه بالشكل الذي ظهر عليه من تنوع صحفي يركز أيما تركيز على الواقع الاقتصادي المحلي المتخم بالاختلالات والمشكلات بدرجة أكبر من الجانب النظري، كما اننا حرصنا على أن يصطبغ بالمحلية أكثر من العالمية، وان كنا لا نغفل اهمية الحدث الاقتصادي العربي او الدولي، بل كان وسيكون تركيزنا على الحدث المحلي بشكل اكبر نظرا لاهميته فضلا عن قلة الاصدارات التي تتعلق بالجانب الاقتصادي في المشهد الصحفي المحلي.

وبرغم ماتقدم، فأن تبويات الملحق لا تخلو من الابواب التي تتحدث عن المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية سعيا منا لأشاعة الثقافة الاقتصادية لدى المتلقي، وهي تكاد تكون أبواباً ثابتة متسلسلة غير متبورة.

ولذا فأنا نجتهد من مسوغاتنا التي أشرنا اليها، جعلت من لغتنا ولاسيما في عمودنا الاسبوعي في الملحق وكذلك اليومي في الصفحة الاقتصادية يتميز بلغة طرية غير جافة وهي بتقديرنا وسيلة لأشاعة الوعي الاقتصادي للمتلقى عموما في وقت هنالك نقص في هذا الوعي بسبب تراكمات الاحداث التي تعرض لها العراق خلال تاريخه المعاصر والتي لم تعط فسحة للثقافة الاقتصادية من الانتشار والفهم العميق، وأذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الاقتصاد مفصل حيوي في الحياة العامة للبشر وحتى ان الاحداث المهمة وتداعياتها التي أمت بالعالم كانت جذورها وأسبابها الاساسية هي اقتصادية، وما التهافت على البترول وعلى الموقع الجغرافي والستراتيجي للعراق ودول المنطقة إلا خير دليل على أهمية أشاعة الثقافة الاقتصادية ليس للسياسيين والنخبويين فحسب بل لعامة الناس، ولم يكن الامر محدودا بهذا، وجرى بنا ان ننسج بهذه الثقافة سواء اكانت للفرد أم الأسرة أم المجتمع لإدارة المستوى المعيشي والاقتصادي مما يتطلب منا اعتماد وسائل نرى انها سهلة الايصال والفهم، واللغة مثلما هي وسيلة الادب في إيصال النتاج الابداعي سواء اكان شعرا ام قصة ام رواية فان اللغة ذاتها هي وسيلة الاقتصاد أيضا.

abbas.abbas80@yahoo.com

## سوق الغزل تنوع غريب .. ومعلم اقتصادي قديم

بغداد / احمد مطير



بلون أزرق (جنكلي) وهو الوحيد الموجود حاليا ومن الأنواع النادرة أيضا البيغاء الرصاصي والأصفر، كما أن هناك نوعا من البيغاوات المتكلمة يدعى (مكاوي) وهو كبير الحجم وهو أكبر البيغاوات حجما على الإطلاق وأكثرها ندرة وتصل أسعارها إلى ١٥٠٠ دولار للطائر الواحد. ويأتي بعده ببغاء كاسكو وهو رصاصي، وببغاء الأمازون وهو أخضر اللون.

أما الغندور فقد أخذ يكثر في العراق وهو على ألوان عدة بينها الرصاصي والأبيض والأصفر والهولندي وهو مبعق. ويجمع رواد السوق في مجموعات كل بحسب نوع الحيوانات والطيور المعروضة فأنت مثلا ترى الشباب يتجمعون في ركن الحمام والطيور والعصافير ويكاد يكون الأكبر من بين التجمعات الأخرى لأصحاب الثعابين والكلاب التي دائما ماتكون المفترسة منها مربوطة بأحكام بسلاسل وأخرى لطيفة فيما يبهر منظر الطائوس الزبائن بمنظر ريشة الخلاب إضافة الى منظر طيور اللقلق وأنواع مميزة من اسماك الزينة في حين يتجول بائع القروود بين البائعين الآخرين.

وفي السوق أيضا تزدهر عمليات بيع اسماك الزينة بأشكال وأنواع مختلفة.. محمد طالب بائع اسماك زينة يصف الإقبال على شراء اسماك الزينة بالجيد، فوجود احواض الاسماك في البيوت مبعثا للراحة النفسية فألوانها الجميلة تعطي رونقا وجمالية للبيوت. ويضيف طالب: اغلب انواع الاسماك كانت تستورد من خارج العراق الا انها وفي الأونة الأخيرة بدأت عمليات تربيتها في داخل مزارع خاصة في عدد من المدن.

وتنتشر الى جانب محال بيع الطيور والحيوانات وأسماك الزينة محال أخرى لبيع الاقفاص بأحجام وأنواع مميزة والسلاسل الحديدية والجلدية بأنواعها بعضها مستورد من الخارج إضافة الى انواع فاخرة من المواد الغذائية والحبوب كل بحسب نوع الطيور والحيوانات إضافة الى الاكسسوارات الأخرى.

ويعم الهدوء وتختفي الحياة في سوق الغزل بعد العصر ويغادر الزبائن السوق بهدوء افرادا وجماعات على أمل اللقاء في الاسبوع المقبل في ذات المكان ببضاعة جديدة وجمعة جديدة حافلة بالضجيج والحركة التي لا تنقطع.

ويقوم بتربيته لان ارباحه جيدة بالنسبة اليه .

## حركة وضجيج لا ينقطع

مئات من الأشخاص يتدفقون غالبيتهم العظمى من الرجال بفئات عمرية مختلفة وهناك اعداد قليلة من النساء اللاتي يفترشن الارض ليعرضن ما لديهن من دجاج وبط او ماعز او خراف .

تبدأ حركة التدفق الى سوق الغزل في وقت مبكر من صباح يوم الجمعة من كل اسبوع بين بائع ومشتري او متفرج ويأتي اغلب البائعين وهم حاملون بضاعتهم من الدجاج والبط والحمام والعصافير والصقور بأنواعها والكلاب المربوطة بسلاسل بعضها متوحشة وأخرى البيفة إضافة الى حيوانات أخرى مثل الغزلان والقرودة والذئب والثعابين في مشهد يختلف كثيرا عما تشهده أسواق أخرى تفتح ابوابها يوم الجمعة مثل سوق الخردة والانتيكات.

علي عطية عامل في امانة بغداد يحمل بضاعته في قفص متوسط الحجم بداخله انواع مميزة من طيور البيغاء وعصافير صغيرة أخرى. يقول علي: ارتاد منذ اكثر من عشرة أعوام وخاصة ايام الجمع من كل اسبوع حيث ابيع واشتري واحيانا أحضر من اجل المشاهدة والإطلاع على الجديد ولقاء اصديقي لتبادل الحديث وقضاء وقت ممتع بالسوق.

ولا يقتصر رواد هذا السوق على سكان العاصمة بغداد حيث يتوافد الى السوق عشرات الأشخاص حاملين بضاعتهم من مدن العراق الأخرى في الرمادي والبصرة واقليم كردستان والديوانية ومدن أخرى لبيع بضاعتهم وشراء أخرى لعرضها في اسواق مماثلة في مدنهم وهي بالتأكيد اقل حجما من سوق الغزل.

يونس الدليمي من سكان مدينة الرمادي: "أنا زائر دائم لهذا السوق ومنذ الصغر ولي اصدقاء من مختلف الفئات اتعامل معهم في بيع وشراء انواع من العصافير وطيور الحب والبيغاوات".

وتابع الدليمي سنوات العنف كانت قاسية علينا نحن عشاق عالم الطيور والحيوانات لكن الأوضاع الآن تغيرت ونحن نعيش في احسن الاحوال والسوق يشهد اسبوعيا عرض أنواع جديدة من الطيور والحيوانات غالبيتها قادمة من المحافظات الأخرى وهي بغالبيتها من اصول عراقية وأفريقية واسبوية وأمريكية.

وأضاف عن أنواع الطيور الغريبة والفريدة منها البيغاء، وهي أنواع بينها نوع نادر جدا

من اقدم اسواق بغداد واغربها على حد سواء ففيه تباع مختلف انواع الحيوانات من الزواحف والطيور بمختلف انواعها والنادر منها كالحمام الزاجل والقماري والعنادل والقط والبط والدجاج والخراف والماعز والغزلان والقروود والارانب إضافة الى اسماك الزينة.

ويقع هذا السوق وسط العاصمة بغداد وتشير المصادر التاريخية الى ان هذا السوق يقع ضمن منطقة أسواق بغدادية قديمة يعود تاريخها الى العصر العباسي، حيث يعود تاريخ سوق الغزل الى العصر العباسي، وبالضبط الى عهد الخليفة المستنصر بالله الذي بنى المدرسة المستنصرية والتي ما تزال تنتصب على ضفاف دجلة. وبالرغم من اختفاء الغزول التي كان يشتهر بها السوق الا انه ما يزال يحمل اسمها "سوق الغزل" حيث كانت القرويات يأتيين بغزولهن الصوفية لبيعها عند سور جامع السوق "جامع سوق الغزل" الذي يتميز بمنارته الشهيرة، وتاريخ هذا الجامع ايضا يعود الى العصر العباسي وقد تهدم الجامع لكن منارته بقيت قائمة ليبني حولها جامع جديد يحمل اليوم تسمية "جامع الخلفاء".

سعد علي بائع افاعي يقول: إنه يمارس هذه المهنة الغريبة منذ عشرين عاما ورواده من الباحثين عن زيت الافاعي في اطالة الشعر وتقوية جذوره وخاصة صاحبات صالونات الحلاقة النسائية وهناك من يبحث عن علاج ويتابع سعد: برغم ان مهنته خطيرة جدا لكنه اعتاد عليها ويعتبر يوم الجمعة بالنسبة له زائرا بالاعمال لكثرة مرتادي هذا السوق عن بقية ايام الاسبوع .

وعن انواع الافاعي اضاف قائلاً هناك الافاعي العراقية هي الكوبرا وأم قرون وهذه تكثر في مناطق السماوة.

وعن اسباب الإقبال عليها أوضح: أن مشتري الافاعي يبحث عن علاج إذ أن لها استخدامات طبية كثيرة بينها علاج الشعر وداء الثعلبة وسمومها تدخل ضمن علاجات الأمراض الخبيثة والبواسير وعلاج السرطان الجلدي مشيراً إلى أن البعض يقطعها ويغليها بالماء ويستخدم الماء المغلي مع الحناء لعلاج الشعر وتقويته، الكثير من يرتاد هذا السوق يفضل ان يزوره يوم الجمعة لانه يزخر بالحركة .

الطفل محمد يحمل بيده (كارتونة) فيها افراخ الدجاج ذات الوان مختلفة وجميلة .

يقول والد محمد انه جاء الى سوق الشورجة القريب ليشترى لاولاده مستلزمات العام الدراسي الجديد ، وامام الحاح اطفاله جاء الى سوق الغزل ليتيح لهم النظر الى الحيوانات التي يحبوها خصوصا الطيور وانه وبعد هذه الزيارة اشترى عددا من افراخ الدجاج نزولا عند طلب ابنه محمد .

عمار فائق هو الآخر يعمل في تربية وبيع الطيور وخاصة الكناري التي يقول عنها بأنها تجارة مربحة الى حد ما فهو يعمل بهذه المهنة اكثر من عشر سنوات.

ويضيف في السابق كانت تجلب هذه الطيور من خارج العراق الا انها الآن تربي ويتم تكاثرها في داخل العراق وهناك انواع نادرة من الطيور يقوم بتربيتها منها الغندور الاصفر والكوكيتل والكناري لكن يبقى البيغاء هو المطلوب دائما

التصحیح اللغوي : محمد السعدي

الاخراج الفني : ماجد الماجدي

التغطيات والمتابعات : كريم محمد حسين - احمد مطير - أمنة عبد النبي

تحرير : عباس الغالبي

الاقتصاد